Abstract

This book deals with the ***"Revolutions and Military Rule in the Middle East, the Arab States (Egypt, Sudan, Yemen and Libya***), studying and analyzing the twenty revolutions and coup d'état between 1948 and 1969 in four States.

The author George M. Hadad's purpose in writing this book is to contribute to the understanding of contemporary Arab world and its turmoil by making a comprehensive study of its revolutionary movements and their background, and to explain the consequences of the intrusion of the military into radical politics and the results of the controversial innovations and policies they imposed at a critical period in the history of the Arab nation.

The first and second chapter review the Egyptian Revolutions and coups d'état, while analyzing the five coups and counter coups in Egypt. The third chapter has been devoted to the Military rule and popular Revolution in Sudan, and studies the five coups d'état and restoration of democratic rule in the country .The fourth chapter is allocated to Revolution and civil war in Yemen. Chapter five studies the junior officers` Coup d'état and the New Republic in Libya.

The author compares and summs up the results in chapter six, the motives and patterns of the coups and revolutions in the four and other states in the middle east and the features and results of their military rules.

ملخص

هذا الكتاب "الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط، الدول العربية (مصر والسودان و اليمن وليبيا)" يتناول دراسة وتحليل الثورات والانقلابات العشرين التي حدثت بين عامي 1948 و 1969 في أربع دول.

غرض المؤلف جورج م. حداد من تأليف هذا الكتاب هو المساهمة في فهم العالم العربي المعاصر واضطراباته من خلال إجراء دراسة شاملة للحركات الثورية وخلفياتها، وشرح النتائج المترتبة على اقتحام الجيش للأمور السياسية الراديكالية ونتائج الابتكارات والسياسات التي فرضت في فترة حرجة في تاريخ الأمة العربية المثير للجدل.

يستعرض الفصلان الأول والثاني الثورات والانقلابات المصرية، كما يحلل الانقلابات الخمسة في مصر والانقلابات المضادة لها. خصص الفصل الثالث لحكم وشعبية الثورة العسكرية في السودان، و يدرس الانقلابات الخمسة واستعادة الحكم الديمقراطي في البلاد. خصص الفصل الرابع للثورة والحرب الأهلية في اليمن؛ أما الفصل الخامس فيدرس انقلاب صغار الضباط والجمهورية الجديدة في ليبيا.

في الفصل السادس يقارن المؤلف و يلخص نتائج ودوافع وأنماط الانقلابات والثورات في الدول الأربع وغيرها في منطقة الشرق الأوسط وميزات ونتائج حكمها العسكري.

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب الثورات والانقلابات العشرين التي وقعت بين عامي 1948 و 1969 في أربع دول عربية هي; مصر والسودان وليبيا واليمن . خمسة منها في مصر ، وسبعة في كل من السودان واليمن ، وواحدة في ليبيا. الهدف من تأليف هذا الكتاب ، أولاً، المساهمة في فهم العالم العربي المعاصر واضطراباته من خلال إجراء دراسة شاملة للحركات الثورية وخلفياتها ، ثانياً، شرح النتائج المترتبة على تدخل الجيش في السياسة الراديكالية ونتائج الابتكارات والسياسات المثيرة للجدل التي فرضها الجيش في فترة حرجة من تاريخ الأمة العربية .أجرى الكاتب مقارنات بين الانقلابات لكل بلد على حده وكذلك بين عدة بلدان، وذلك بغية تأكيد التشابه والتباين في دوافع هذه الثورات والانقلابات وأساليبها ونتائجها ، مع شرح خلفية وأسباب كل انقلاب .

أوجز الكتاب دور الضباط وشركائهم المدنيين في التخطيط والقيام بالانقلاب، كما تّم وصف المؤسسات والتغييرات الجديدة التي أعقبت الانقلاب بدقة. وانتهت الدراسة بتحليل الأسباب والكيفية التي تم بها تدمير النظم التي أقامها الانقلاب. في كل حالة من حالات الانقلاب التي وقعت تم تقييم الشخصيات وصفات القادة المشاركين في الانقلاب، وكذلك تقييم أساليبهم وانجازاتهم وإخفاقاتهم. كما نوقشت القضايا الجدلية المتصلة ببعض الانقلابات والأنظمة وسجلت ردود أفعال وآراء المراقبين والعلماء المحليين والأجانب. لخّص المؤلف الانقلابات والثورات في الدول الأربع وبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط و ميزات و نتائج الحكم العسكري فيها.

مقدمة المترجم

موضوع هذا البحث هو ترجمة من اللغة الإنجليزية للغة العربية للفصلين الرابع والخامس من كتاب "الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط ، الدول العربية دراسة حالة (مصر والسودان واليمن وليبيا)".

يتناول هذا الجزء من الفصل الرابع من الكتاب أثر الثورة اليمنية على نمو التوترات بين الدول العربية وتداعياتها على السياسات من القوى العظمى؛ كما يتناول تورط السعودية ومصر في اليمن، كل لحماية مصالحه، وموقف الولايات المتحدة الصعب بين مصر والسعودية وقبول البلدين بقوات أممية بعد وساطة أمريكية، ثم اضطرار عبد الناصر لقبول السلام دون نصر لمواجهة إسرائيل. يتحدث هذا الجزء أيضا عن بدء الحرب الأهلية في اليمن والانقلابات والتمرد في الجيش وينتهي بنجاة الجمهورية اليمنية بعد سبع سنوات من الحرب الأهلية بسبب الدعم السوفيتي الذي أعقب الدعم المصري وانتهاء نظام الإمامة.

يتحدث الفصل الخامس عن تغير النظام الملكي في ليبيا بانقلاب صغار الضباط في الأول من سبتمبر عام 1969، ويبدأ بسرد للأوضاع السياسية والاقتصادية قبل ثورة النفط ثم في بداية اكتشافه، ومواقف ليبيا من القضايا العربية قبل الانقلاب وبعد اكتشاف النفط. كما يتناول هذا الفصل سمات النظام الجديد للانقلابيين من صغار الضباط، وينتهي بالحديث عن معنى الانقلاب الليبي وعمل القادة الجدد لإنهاء الوجود الأجنبي في ليبيا. يختم الكاتب هذا الفصل بأن الثورة أصبحت هدفا في حد ذاتها في الدول العربية، مما جعل القادة الثوريين وأنظمتهم في رأيه غير فعالين في مواجهة التحدي الصهيوني وتحقيق التطور.

يتضمن هدف البحث عدة جوانب منها ما هو علمي يتمثل في تطبيق الأسس النظرية والعلمية لعملية الترجمة، وهذا يقود بالتالي إلى الأهداف الأخرى وأهمها النقل الصحيح للأفكار والآراء التي قصدها المؤلف حتى يتثنى للمنشغلين بموضوع الكتاب أن يجدوا ما قد يفيدهم سواء بتحليل وجهات النظر والجوانب التي تناول منها الكاتب موضوع كتابه أو بنقدها وتبيان نقيضها؛ وهذا كله يتأتى بالنقل الصحيح والدقيق لما ورد في النص الأصلي. كما أن مثل هذه الترجمة توفر لمن يبحثون عن مصادر في موضوع الكتاب مادة قد يجدون فيها ضالتهم. ومن أهداف البحث أيضا محاولة التعرف على مشكلات الترجمة في مثل هذا النص الذي جمع أسلوبه بين لغة السياسة والاقتصاد والتاريخ وبذل الجهد في كيفية التصرف ومعالجة الإشكاليات التي قد تنجم عن تميز كل من اللغتين الإنجليزية والعربية بخصائص وميزات قد يؤدي عدم الانتباه لها إلى الوقوع في مأزق الترجمة الحرفية التي قد تؤدي إلى نتائج وخيمة تغير المعنى بالكامل.

خامساً - التوترات بين العرب وموقف القوى العظمى

كان أحد أهم السمات الخاصة للثورة اليمنية هو تأثيرها على نمو التوترات بين الدول العربية من جهة، وتداعياتها على السياسات والمواقف من القوى العظمى من جهة أخرى، واعتبر وجود المصريين في اليمن إلى جانب القوات الجمهورية بأنها محاولة لتصدير الثورة والاشتراكية إلى بقية شبه الجزيرة العربية من أجل إسقاط الحكومات التقليدية ، والسيطرة في نهاية المطاف على موارد النفط العربية. كان رد فعل المملكة العربية السعودية دفاعياً من خلال دعم الملكيين دون أن تقاتل إلى جانبهم، وذلك لحماية أمنها. كانت الاشتباكات الناتجة التي حدثت بين مصر والمملكة العربية السعودية أيديولوجية وسياسية. بالنسبة لعبد الناصر، كانت الحرب اليمنية صراعاً لضمان نجاح الثورة الاشتراكية العربية وكسب النفوذ في العالم العربي، في حين كانت بالنسبة لنظام الملكي السعودي نضالاً من أجل البقاء في الجزيرة العربية. أصبحت مصر والمملكة العربية السعودية متورطتان كثيراً في اليمن لدرجة أنَّ مفاوضات وجهود الوساطة لإنهاء الحرب الأهلية كانت توجه لهما بدلا من الأطراف المتنازعة الأصلية، الجمهوريين وأنصار الملكية اليمنيين.

كان على المملكة العربية السعودية أولاً مواجهة التحدي المصري عن طريق إعادة تنظيم حكومتها، وإعلان بعض الإصلاحات اللازمة، في يوم 17 أكتوبر عام 1962، بعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب اليمني، حلّ ولي العهد الأمير فيصل مكان أخيه غير الكفء الملك سعود ليصبح رئيسا للوزراء ، ووافق في بيان سياسته على مطلب الإصلاحات الداخلية الذي طال عهده، وكان أحدها إلغاء الرق وتحرير العبيد. في نهاية المطاف، منح فيصل لقب نائب الملك، ونقلت له جميع صلاحيات شقيقه الملكي بقرار رسمي من هيئة العلماء بدعم من غالبية الأمراء السعوديين في يوم 31 مارس 1964 وفي اليوم الثاني من نوفمبر من نفس العام، تم خلع الملك سعود وأُعلن فيصل ملكاً على المملكة العربية السعودية.

اتخذت المناوشات بين مصر والمملكة العربية السعودية في البداية شكل اتهامات الحرب الباردة والدعاية المعادية من قبل آلة الدعاية المصرية القوية. فاتهمت القاهرة وصنعاء السعوديين والأردنيين بغزو اليمن، ومن ثم بدأ بث الأخبار عن طيارين سعوديين وأردنيين لجأوا إلى مصر. في أوائل شهر أكتوبر بثوا بابتهاج أخباراً بأن ثلاثة طيارين سعوديين توجهوا إلى مصر بطائراتهم وعتاد أسلحتهم، وفي وقت لاحق في نوفمبر، قيل إنَّ ثلاثة طيارين أردنيين فضلوا الهروب إلى القاهرة بدلاً من محاربة الجمهوريين اليمنيين. لم يقدم الطيارون أي دليل على أنّ لديهم أوامر بالذهاب إلى اليمن، واحتجت الحكومة السعودية إلى السفارة المصرية في جدة ضد التحريض المصري للطيارين السعوديين والتشجيع المفتوح للخيانة من خلال استقبال الطيارين رسمياً في المطار وتعيينهم في القوات الجوية المصرية. ثم بدأت مصر في يوم 6 نوفمبر عام 1962 هجماتها على جيزان والحدود السعودية، أو على ما يسمى "قواعد العدوان" في المملكة العربية السعودية. كان رد فعل الحكومة السعودية في اليوم التالي عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر. تجددت الهجمات التفجيرية، وهذه المرة ضد نجران في المملكة العربية السعودية في أوائل يناير 1963، وكان رد فعل الولايات

المتحدة أن قامت بإرسال مذكرة إلى القاهرة تستنكر الهجوم ، في يوم 8 يناير كشف الرئيس كينيدي عن رسالة كان قد كتبها إلى الأمير فيصل بتاريخ 25 نوفمبر عام 1962 معطياً إياه تطمينات عن الصداقة والتعاون والدعم للحماية والحفاظ على أمن وسلامة المملكة العربية السعودية.

باتت الولايات المتحدة الآن في موقف صعب ما بين الرغبة في الحفاظ على علاقات ودية مع مصر، وفي الوقت نفسه ضمان نزاهة الحكومة السعودية الموالية للغرب. في يوم 1 مارس 1963 زار الأمين العام المساعد للأمم المتحدة رالف بانش اليمن في جولة لتقصي الحقائق، لكنه التقى الجمهوريين فقط ورفض دعوة من أنصار الملكية. خلال زيارته، قصفت السفن الحربية المصرية ميناء جيزان السعودي في يوم 3 و 4 مارس. وبعد شهر، تكللت مهمة الدبلوماسي الأمريكي المتقاعد إلسوورث بنكر إلى المملكة العربية السعودية ومصر بنجاح واضح وذلك بقبول كلا البلدين بتمركز مراقبي الأمم المتحدة للتأكد من انتهاء دعم السعودية لأنصار الملكية وانسحاب القوات المصرية المقدرة بحوالي 28,000 جندي. أعتبر الاتفاق وسيلة لحفظ ماء وجه عبد الناصر نظراً للتكلفة المالية العالية للحرب التي قال إنه لا يمكنه تحملها، والخسائر الفادحة التي قاربت خمسة آلاف مصري. ولكن بعد عودة أول وحدة من القوات إلى مصر في شهر مايو، أصبح واضحاً أن عبد الناصر لم يكن ينسحب، ولكن فقط يمحور قواته. قبل وصول فريق الهدنة التابع للأمم المتحدة إلى اليمن في أوائل شهر يوليو 1963 تحت إشراف اللواء السويدي الجنسية فان هورن، كان عبد الناصر وجنرالاته قد أعلنوا بصورة واضحة أنّ القوات المصرية "ستظل هناك حتى يصبح يقينا لا تضليل فيه ولا ريب أن الرجعية التي تكن الكراهية للثورة اليمنية قد أرغمت عن طريق الهزيمة لكبح تلك الكراهية في داخلها."

بدأت عملية المراقبة التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 4 يوليو عام 1963 وانتهت بتاريخ 4 سبتمبر عام 1964. كان قد تقرر تقريبا إنهاؤها مبكراً قبل عشرة أشهر بسبب عدم تحقيق أي نجاح في اتفاق فك الاشتباك، ولكن تم تمديدها عدة مرات دون جدوى. كانت حكومة الولايات المتحدة قد خاب أملها، ولكنها في الوقت الذي استنكرت فيه عمليات قصف عبد الناصر للمدن الحدودية السعودية، واصلت برنامج مساعداتها لمصر البالغ 432 مليون دولار. كانت تدخلاتها العرضية لإنهاء الحرب الأهلية غير فعالة ويرجع ذلك جزئيا لرفضها الاعتراف بأنصار الملكية كحزب ينبغي التشاور معه. كما أن المنظمة العالمية لم تظهر أي قلق عندما قدّم السفير السعودي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة خطابا في مارس 1967 مع البراهين على السلطة عن طريق "كسب المزيد من الناس من الإمبريالية والرجعية، والتخلص من الملكين سعود وحسين. حتى القوميين العرب في حزب البعث الحاكم في سوريا لم ينددوا أبداً بإبقاء عبد الناصر قواته في اليمن وقتل إخوة عرب. فبالنسبة لهم وللثوريين الآخرين الاشتراكية العربية والثورة تعلو على القومية العربية. من ناحية أخرى، فالإمام البدر بقوله "كأنهم في إسرائيل"، في تذمره في أوائل ديسمبر عام 1962 من القصف المصري للمدن المؤيدة للملكية قال لعبد الناصر "الطريق إلى إسرائيل هو سيناء، وليس اليمن". كما ناشد اليمنيون الذين يعيشون في عدن الرئيس التونسي بورقيبة خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في أواخر فبراير عام 1965 بإنقاذ اليمن من "سفك الدماء والبؤس الذي لم يشهده أبدا أي شعب من قبل"، ثم أضافوا بأن " الحرب

الملائمة والجديرة بالاحترام يجب أن تخاض في فلسطين وليس في اليمن . وأشار مراقبون في أجزاء مختلفة من العالم إلى أن "إسرائيل تشعر بأنها أكثر أمناً بينما يحارب المصريون في اليمن"، وأن الجمهورية العربية المتحدة متورطة بشدة في اليمن ولا تستطيع أن تفعل أكثر من الحديث عن حرب مع إسرائيل.

أدى شعور العرب بالحاجة للوحدة للتعامل مع إسرائيل، خاصة بعد تسريب مياه الأردن في 1963-1964، إلى محاولتين لإنهاء الحرب الأهلية، وأتاح ذلك لعبد الناصر التقاط الأنفاس في جهوده التي باءت بالفشل لإخضاع أنصار الملكية. كانت أول محاولة بعد مؤتمري القمة العربية الأول والثاني في يناير وسبتمبر 1964 عندما تم تخفيف التوترات وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمملكة العربية السعودية. خلال هذه الفترة قرر الأردن الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن في يوم 22 يوليو 1964 . كان عبد الناصر على ما يبدو على استعداد لقبول السلام دون تحقيق نصر. فقد فشل هجومه في صيف عام 1964، فاعترف للمرة الأولى بأنصار الملكية كطرف في النزاع. في يوم 9 نوفمبر 1964 بدأ وقف إطلاق النار بعد اجتماع أنصار الجمهورية وأنصار الملكية في منتجع أركويت في السودان، ولكن المؤتمر الوطني اليمني لأنصار الجمهورية وأنصار الملكية، والذين كان من المتوقع أن يجتمعوا في أواخر نوفمبر لوضع مبادئ لإنهاء الحرب وتحديد شكل الحكومة في المستقبل، لم يعقد قط. كانت هذه نهاية المحاولة الأولى، وتمت زيادة القوات المصرية إلى 50,000، وبعد ذلك في ربيع عام 1965 إلى 60,000، لكنها تكبدت مرة أخرى خسائر فادحة وفشل هجومها في مارس وأبريل عام 1965، في حين تم عزل وحداتهم في بعض المناطق.

جرت المحاولة الثانية لإنهاء الحرب في صيف عام 1965 قبل اجتماع مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء في سبتمبر، وقادت محادثات السلام بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل في جدة إلى اتفاق جدة في يوم 24 أغسطس 1965. وأوضحت الصحافة المصرية العوامل التي مهدت الطريق للمحادثات، وأشارت إلى التطور الخطير في الوضع مع إسرائيل وفيما يتعلق بالحاجة "لخدمة أقدس أسباب الصراع العربي بدلا من الدخول في معركة جانبية. وكشفت صحيفة الأهرام الشبه حكومية في وقت لاحق أن عبد الناصر كان من المقرر أن يشن هجوما على المملكة العربية السعودية بوصفها "قاعدة للعدوان" في 7 سبتمبر 1965، ولكن أعطيت أوامر لإلغائه بعد اتفاق جدة".نصت الاتفاقية على فترة انتقالية طويلة مدتها خمسة عشر شهرا لإنهاء الحرب الأهلية، وتقرر أنّ تكون على ثلاث مراحل. أولاً أنّ يعقد مؤتمر من خمسين من أنصار الجمهورية وأنصار الملكية في مدينة حرض في اليمن وبعد ثلاثة أشهر تعيين حكومة تسيير أعمال أو حكومة مؤقتة، وثانياً أنّ تنسحب القوات المصرية في غضون العشرة أشهر التالية؛ ثالثاً أن يعقد استفتاء يمني وطني بعد شهرين لتحديد شكل الحكومة. اعتبر العرب الاتفاق بأنه "انتصار العقل على العاطفة"، ولكن حزب البعث المتطرف في سوريا اتهم عبد الناصر بخيانة الثورة اليمنية. اجتمع مؤتمر أنصار الجمهورية وأنصار الملكية في مدينة حرض في 23 نوفمبر 1965 لترشيح الحكومة المؤقتة، ولكنه سرعان ما وصل إلى طريق مسدود بشأن العديد من القضايا بما في ذلك تشكيل الحكومة المؤقتة، وذكر "الجمهورية" في التشريعات المؤقتة. اتفاقية جدة وكذلك روح التضامن في القمة أصبحت حبراً على ورق بعد رفع مؤتمر حرض في 24 ديسمبر 1965.

بدا الأمر كما لو أن فلسطين التي اجتمع باسمها العديد من الممثلين العرب كانت أقل أهمية من نشر التعاليم الثورية الاشتراكية.

ما بين اتفاق جدة المشؤوم المنعقد بتاريخ 24 أغسطس 1965 والحرب الإسرائيلية في يونيو 1967، وازدياد التوترات بين الدول العربية، وصلت الحملة المصرية ضد المملكة العربية السعودية و"الرجعية" العربية ذروتها، وساد شعور عام بأن الاتحاد السوفيتي لعب دوراً في فشل اتفاق جدة وفي "الحفاظ على غليان المرجل" في اليمن. بشطبه بعض ديون القاهرة المستحقة لموسكو مقابل المعدات المستخدمة في اليمن، وإعطاء 200 مليون دولار من المساعدات المالية نتيجة لزيارة عبد الناصر إلى موسكو في نهاية شهر أغسطس عام 1965، شجع الاتحاد السوفيتي المصريين لمواصلة احتلالهم وفي خطابه في يوم 22 فبراير 1966 في الذكرى السنوية للاتحاد البائد بين مصر وسوريا، أعلن عبد الناصر أنّ قواته على استعداد للبقاء لسنوات عديدة في اليمن. تابعت مصر فعلياً إستراتيجية جديدة خلال وقف إطلاق النار الطويل الذي أعقب اتفاق جدة. فقد سحبت قواتها من المواقع المكشوفة وعززت قبضتها على المدن الرئيسية واستعدت لاحتلال طويل. في أوائل عام 1966، سعى الملك فيصل لتعزيز نظام الدفاع الجوي لديه ضد هجوم مصري محتمل وقدم طلبية بقيمة 400 مليون دولار من الطائرات والمعدات للقوات الجوية من الولايات المتحدة وبريطانيا. بعد أربعة أشهر، في نهاية أبريل نيسان، تفاوض على بناء مطار بالقرب من الحدود اليمنية، وشراء اثني عشر طائرة جديدة. رد عبد الناصر على هذه الترتيبات الدفاعية بالازدراء، وفي خطاب له أمام مسيرة حاشدة في عيد العمال عام 1966 في المحلة الكبرى هدد باحتلال المدينتين السعوديتين الحدوديتين جدة ونجران، ثم قال موجها حديثه للملك فيصل "نحن نقول له يمكننا أن ندمر له الاثني عشر طائرة والمطار في خمس دقائق". حمّل عبد الناصر أيضا المملكة العربية السعودية مسؤولية شحنات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل لأن الولايات المتحدة، حسب رأيه، استخدمت صفقة الأسلحة مع السعودية كستار لتزويد إسرائيل بالأسلحة.

أثارت جهود الملك فيصل لتعزيز التضامن الإسلامي التي تمثلت في سلسلة من الزيارات إلى البلدان الإسلامية في ديسمبر عام 1965 والأشهر الأربعة الأولى لعام 1966 غضب عبد الناصر وجعلت ردة فعله عنيفة ضد ما سماه "الميثاق الإسلامي"، أو المؤامرة الامبريالية لتحالف الرجعية ضد الثورة الاشتراكية العربية. قادت الصحف والإذاعة المصرية، فضلاً عن الصحف المصرية المدعومة حملة عنيفة مستمرة في العالم العربي ضد ما يسمى الميثاق الإسلامي وراعيه حتى الحرب الإسرائيلية في يوليو 1967. ساعدت زيارة رئيس الوزراء كوسيجين إلى القاهرة في مايو 1966 في الجمع بين زعيمي الثورة العربية، مصر وسوريا، المتعاديين حتى الآن، وتقوية الخطوط الفاصلة بين الثوار العرب بشكل عام، وما يسمون بالرجعية العربية وأصدقائهم الغربيين، واتهمت مصر المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم المالي للإخوان المسلمين الذين كشف تآمرهم ضد النظام المصري في نهاية شهر أغسطس 1965. في محاكمة الإخوان في ابريل 1966 قال كبير ممثلي الادعاء "إن هذه القضية هي واحدة من المعارك ضد الرجعية والإمبريالية التي حاكت المؤامرة في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الخونة الهاربين. و ادعت مصر أيضاً بأن هناك اتصالاً بين الملك فيصل

والضباط العشرين الذين اعتقلوا في أبريل 1966 بتهمة التآمر لتدبير انقلاب. أما اليمن، كما ذكر آنفاً ، فقد أصبح بالتالي نموذجا مصغرا للصراع في الشرق الأوسط بين القوى الاشتراكية والمحافظة. فضلا عن ذلك، كان الحرج اللامتناهي قد أصاب دولاً محايدة مثل لبنان، الذي كان لا يزال يتمتع بحرية التعبير وحرية الصحافة، وذلك من خلال التصريحات المؤذية والهجوم المسيئ من الصحف التي ترعاها مصر ضد المملكة العربية السعودية. كان ينبغي حتى بالنسبة لقوى عظمى مثل الولايات المتحدة أن تكون حذرة في مناسبة زيارة الملك فيصل في أواخر يونيو عام 1966، لجعل الزائر الملكي يشعر بأنه موضع ترحيب دون إثارة الضيق لدى خصومه من القادة العرب .

سعت مصر لتقويض وتشويه سمعة النظام الملكي السعودي وإثارة التمرد في المملكة العربية السعودية عن طريق نشر أخبار استفزازية في الصحافة التي تسيطر عليها الدولة في الفترة بين يناير ومارس 1967 عن تفجيرات وأعمال تخريب في القصور والمباني الحكومية في المملكة العربية السعودية، وعن نشاط منظمة ثورية تدعى "اتحاد شعب الجزيرة العربية". في يوم 17 مارس أعلن وزير الداخلية السعودي أنّ من كانوا يرتكبون أعمال التخريب والقتل والدمار في المملكة العربية السعودية لم يكونوا ثوريين سعوديين، بل متسللين يمنيين تدربوا على يد المصريين في القاهرة وتعز، و أنّ من ألقي عليهم القبض منهم حوكموا في المحكمة الشرعية الكبرى في الرياض حيث اعترفوا بجرائمهم. في يوم 12 مارس حكم على سبعة عشر شخصا بالموت، و بعد خمسة أيام أعدموا. في مصر والدول العربية الاشتراكية الأخرى، وفي الصحافة الموالية لمصر في أماكن أخرى، وصف الإعدام بـ "مجزرة الرياض." أما في لبنان فقد أقيمت الصلوات في بعض المساجد من أجل ما أسموه "شهداء اليمن". في يوم 19 مارس ، انفجرت عبوة ديناميت هزت السفارة السعودية في العاصمة اللبنانية. وفي اليوم نفسه ندد بطريرك الطائفة المارونية بشدة في قداس الأحد بمن يزعزعون الأمن في لبنان. تردد صدى ردة الفعل ضد التخريب المصري أيضا في يوم 28 مارس 1967 من قبل قادة ثلاثة أحزاب لبنانية رئيسية التقوا بالرئيس شارل حلو للفت انتباهه لانحراف لبنان عن سياسة عدم الانحياز التقليدية في النزاعات العربية. في الأمم المتحدة، قدم السفير السعودي مذكرة إلى الأمين العام يو-ثانت رداً على رسائل الاحتجاج على الإعدام التي وردت للأمم المتحدة من مصادر معادية للسعودية. وتحدثت المذكرة عن قصة التخريب التي ترعاها مصر في المملكة العربية السعودية وإرسال المتفجرات حتى في علب عصير الفاكهة، وأعطى تأكيدات بأن المحاكمات جرت وفقا لقانون الشريعة الإسلامية ومن قبل قضاة مختصين.

استغلت مصر أيضاً زيارة الملك المخلوع سعود إلى القاهرة لإحراج شقيقه الملك فيصل، وكسب الدعم لأنصار الجمهورية في اليمن. وقد اعتبر الاهتمام الإعلامي الزائد بسعود، الذي كان قد أهان وسخر من عبد الناصر في السابق وعارض النظام الجمهوري في اليمن،أمراً غير لائق ونفاقاً من جانب مصر كي تنتزع منه تصريحات لصالح أنصار الجمهورية اليمنية. وقد أخذ الملك السابق سعود في زيارة إلى اليمن في يوم 23 أبريل، 1966 برفقة عامر والسادات، وفي خطاب ألقاه في صنعاء أعلن اعترافه بالجمهورية اليمنية ورئيسها الذي دعاه بـ "أخي عبد الله السلال." في يوم 27 أبريل، تحدث سعود من إذاعة صوت العرب إلى شعب

المملكة العربية السعودية وأخبرهم بأن حكامهم حلفاء للإمبريالية. كما ناشد الجيش السعودي على الحدود اليمنية لوقف مناوشته.

طوال فترة الحرب الأهلية في اليمن، كانت القاهرة تدعم وتنظم الحملات الإرهابية ضد الحكم السياسي البريطاني في اتحاد الجنوب العربي. عندما أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بمنح الاستقلال للاتحاد والانسحاب من عدن يوم 9 يناير 1968، أصبحت مصر أكثر ميلاً للحفاظ على قواتها في اليمن من أجل المساعدة في تثبيت القوميين المؤيدين لجمال عبد الناصر في المنطقة وخاصة في عدن الإستراتيجية. أدى الخوف من أنّ القوات المصرية قد تشن هجوما من اليمن لدعم الثورة العربية الجنوبية التي تقودها حكومة الاتحاد إلى إرسال وفد إلى لندن في يونيو 1966 للإصرار على إبقاء قوة بريطانية في الجنوب كضمان للأمن. في مايو 1967 طلب وفد من الجنوب العربي مرة أخرى الحماية البريطانية لمدة أربع سنوات بعد الاستقلال، لكن بريطانيا وعدت بتسعة أشهر فقط. وهكذا شهد التاريخ العربي الحديث لأول مرة هذه الظاهرة الغريبة من حكومة وطنية تتوسل بقوة استعمارية على البقاء بعد منح الاستقلال بسبب تهديد ثورة من الداخل وتدخل من الخارج. فالتنظيمان الثوريان القوميان في جنوب الجزيرة العربية وهما : جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، المدعومة من مصر بقيادة عبدالقوي مكاوي، والجبهة القومية للتحرير، وهي الأكثر استقلالية بقيادة قحطان الشعبي، كانا يريدان إنهاء الاتحاد والسلطنات التي تشكله. أثبتت الجبهة القومية للتحرير قوة أكثر خارج عدن، في حين كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تعمل بشكل رئيسي في عدن. بحلول نهاية شهر أغسطس عام 1967، انهارت الحكومة الاتحادية عملياً وفي يوم 28 أغسطس اختطف ثوار الجبهة القومية للتحرير الشيخ علي الكلادي، رئيس المجلس الاتحادي، وفي وقت لاحق بعد يوم واحد استقال خليفته/الشيخ علي بابكري، وذلك لأن ضباط الجيش الاتحادي رفضوا الرد على ندائه الفردي طالباً منهم الاستيلاء على الحكومة. ورأى الضباط أنّ الجيش كان يحابي المتمردين، وأنهم كانوا مضغوطين من قبل قادة الجبهة القومية للتحرير لرفض النداء. كانت قوات الجبهة الوطنية للتحرير، علاوة على ذلك، تسيطر على ثلاثة عشر من أصل سبعة عشر من دول الاتحاد. أما الحكومة البريطانية، التي كانت على بينة من انهيار الحكومة الاتحادية، فقد فضلت تشكيل حكومة جديدة في إطار الجبهة القومية للتحرير، وأعلنت أنها لن تناقش شروط الاستقلال مع الاتحاد. في أوائل سبتمبر بدأت الحرب الأهلية في ضواحي عدن، بين المتنافسين على السلطة، الجبهة القومية للتحرير وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. بالتالي، تلاشت سلطة الاتحاد العربي الجنوبي قبل الموعد المحدد للانسحاب الكامل للقوات البريطانية ، في الوقت الذي كانت تستعد مصر لسحب قواتها من اليمن نتيجة للخسائر الفادحة في الحرب مع إسرائيل في أوائل يونيو 1967.

سادساً - الانقلاب على السلال والنتائج الأخرى للانسحاب المصري

خفّت التوترات الناجمة عن الحرب الأهلية في اليمن مؤقتا حيث أنّ العرب، وخاصة مصر، كانوا يستعدون لمواجهة التحديات الجديدة وإصلاح الخسائر التي نجمت عن الاجتياح الإسرائيلي الناجح. في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، في نهاية شهر أغسطس 1967، وافق الرئيس عبد الناصر والملك فيصل على خطة لتسوية النزاع اليمني، بعد أن أجريت المفاوضات التحضيرية من قبل رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب. مثله مثل اتفاق جدة المبرم في يوم 24 أغسطس عام 1965، استند الاتفاق الجديد في 30 أغسطس 1967 على انسحاب القوات المصرية ووقف الدعم السعودي لأنصار الملكية، وأن تشرف على تنفيذ الاتفاق ورعاية التحالف بين الفصائل اليمنية لجنة من ثلاثة أعضاء تتكون من عراقي اختارته مصر، ومغربي اختارته المملكة العربية السعودية، ومن المحجوب رئيس وزراء السودان كشخصية لتحقيق التوازن. لم تأت أي عبارات واضحة على ذكر حكومة مؤقتة أو استفتاء. كان رد فعل الرئيس السلال في اليمن غاضباً وندد بالاتفاق باعتباره "تعدياً صارخا على سيادة اليمن وشعبه." كان قلق السلال نابعاً من خوفه من أن الجمهوريين سوف يُقهرون وأن أنصار الملكية سيسيطرون على الوضع عند خروج المصريين، فرفض وساطة اللجنة الثلاثية العربية، وأعلن أنه سيطلب المساعدة من روسيا والصين لحماية حدود بلاده إذا ما نفذت مصر قرار سحب قواتها. عندما وصلت اللجنة إلى صنعاء يوم 3 أكتوبر 1967 لاتخاذ الترتيبات اللازمة لشروط السلام والإشراف على انسحاب المصريين، نظم اليساريون من أنصار السلال مظاهرات ضدها، وأسفرت أعمال الشغب التي أعقبت ذلك عن مقتل تسعة جنود مصريين واختفاء سبعة منهم ، بينما فقد متظاهرون يمنيون حياتهم. اتخذ أعضاء اللجنة من مركز القيادة المصرية ملجأً لهم وغادروا في اليوم التالي بعد أنّ رفض السلال مقابلتهم. بعد ذلك حكم السلال على وزير داخليته العقيد خطري بالإعدام ونفذه بحقه، لأن أفراد الشرطة التابعين له أطلقوا النار على الجماهير التي تظاهرت خارج مركز القيادة المصرية وهاجمت مقر القيادة المصرية في صنعاء.

كان الأمل الوحيد المتبقي للسلال هو الجيش اليمني الذي حاول إرضاءه بتعيين ثلاثة من ضباطه في مجلس الوزراء الذي شكله في يوم 12 أكتوبر 1967. فقد أمسك هو بحقيبة الشؤون الخارجية بالإضافة إلى ألقابه من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والأمين العام للاتحاد الثوري الشعبي، وأرسل المئات من أنصاره السابقين إلى السجون، وتحول حبه لعبد الناصر إلى كراهية. أما في القاهرة، فقد أفرج عبد الناصر عن ثلاث من قادة أنصار الجمهورية رفيعي المستوى الذين يريدون السلام مع أنصار الملكية، وبحلول نهاية أكتوبر غادرت القاهرة مجموعة من أنصار الجمهورية بقيادة الفرياني إلى اليمن من أجل الترتيب لـ "مؤتمر المصالحة الوطنية" بين زعماء القبائل. اتفق السلال مع قادة أنصار الجمهورية العائدين من القاهرة على الدعوة لعقد اجتماع للفصائل المعارضة، في اليمن وليس في الخرطوم.

في يوم 1 نوفمبر 1967، غادر السلال اليمن لحضور الذكرى الخمسين للثورة البلشفية في موسكو. في طريقه عرج على القاهرة حيث يقال أنّ عبد الناصر استقبله ببرود ونصحه بالاستقالة والذهاب إلى منفى. ثم غادر السلال إلى بغداد حيث كان يتوقع المساعدة من الاشتراكيين العرب. أثناء وجوده في بغداد، قام ضباط جمهوريون منشقون بانقلاب غير دموي، وأعلنوا عزل السلال "من جميع مناصب السلطة." وذكر في البيانات الرسمية أنّ طلائع الشعب والقوات المسلحة، بما في ذلك الحرس الجمهوري، استولت على السلطة من السلال واحتلت القصر الرئاسي دون أي مقاومة. وقد وصف الانقلاب بأنه "امتداد لثورة 1962" التي أطاحت بالإمام. تم تشكيل مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء برئاسة الشيخ عبد الرحمن الإرياني كرئيس مؤقت للدولة، وكان العضوان الآخران هما أحمد محمد نعمان ومحمد علي عثمان. وتولى تشكيل الحكومة محسن العيني الذي كان ينتمي هو والإرياني ونعمان إلى" القوة الثالثة "التي عارضت المصريين والسلال.

قاد الانقلاب ضد السلال أربعة من الضباط المنشقين من بينهم العقيد ملازم محمد الارياني والعقيد ملازم أحمد الرحومي، وقالوا إنهم اضطروا إلى تدبير الانقلاب لأن القيادة العليا لأنصار الجمهورية فشلت في إقناع السلال بتشكيل حكومة وحدة وطنية يناط بها تحقيق وحدة التراب اليمني، وذكروا في أحد بياناتهم الرسمية أن الخطة الأصلية كانت هي الإطاحة بالسلال قبل مغادرته يوم الأربعاء 1 نوفمبر لكن القادة قرروا الاستيلاء على السلطة في غيابه لتجنب العنف. أما أعمال الشغب التي اندلعت في تعز في يومي 7 و 8 نوفمبر فقد أخمدت سريعا، ونسب إليها صفة "العناصر التخريبية" التي تدعم السلال. أما مصر فقد اعتبرت الانقلاب مسألة يمنية داخلية بحتة وبدأت القوات المصرية التي تقدر بحوالي 27,000 جندي بالفعل في الانسحاب في منتصف سبتمبر، وكان معظمهم وقت الانقلاب قد تجمعوا في الحديدة وعلى استعداد للمغادرة، بل يقال أنه عندما غادر السلال القاهرة في طريقه إلى بغداد، أرسل عبد الناصر برقية إلى صنعاء مصدراً تعليماته إلى القوات المصرية المتبقية ألا تمنع الانقلاب في حال وقوعه. حدث الانقلاب في الواقع بعد ثلاثة أيام من نهاية زيارة استغرقت أربعة أيام قام بها نائب رئيس مجلس الدولة المصري، حسين الشافعي، إلى المملكة العربية السعودية في يوم 2 نوفمبر، حيث أجرى محادثات مع الملك فيصل، ومن المرجح أنّ كلا من الجانبين المصري والسعودي كان على علم بأنّ الانقلاب سيحدث وأعطوا موافقتهم الأولية.

وهكذا، ظل السلال في منصبه فقط طوال مدة بقاء القوات المصرية في اليمن، ويجب النظر إلى سقوطه بأنه نتيجة غير مباشرة للهزيمة المصرية في أوائل يونيو والتي أدت إلى اتفاق في الخرطوم حول انسحاب القوات ودفع الإعانات السعودية إلى مصر. وقد وصف الارياني، الرئيس الجديد للدولة، السلال بأنه رجل كان يهتم فقط بالحفاظ على منصبه. ويقال إنه كان يهاجم ويشتكي من الجيش كلما التقى بالمدنيين، ويفعل الشيء نفسه ضد المدنيين عندما يلتقي بالجيش، وأنه كان يهاجم المحافظين لإرضاء المثقفين من جيل الشباب، ويفعل الشيء نفسه ضد المثقفين الشباب عندما يكون جمهوره من المحافظين. وقد أثار أيضا الخصومات بين الزيدية والشافعية. وادعى الإرياني وغيره من كبار أنصار الجمهورية أيضا أن السلال نهب الخزينة وسحب نصف

مليون ريال قبل مغادرته البلاد. وحسب وزير الداخلية السابق العميد عبد الله الضبي، فإن السلال طلب اللجوء في مصر بعد الانقلاب لكن عبد الناصر رفض، وبالتالي ظل السلال في بغداد.

أعلن رئيس الوزراء الجديد محسن العيني بعد الانقلاب أن اليمن سيتبع سياسة "حسن الجوار" مع الدول الشقيقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وأعلن النظام الجديد أن هدفه هو "تصحيح الوضع في اليمن"، وتحدث الإرياني عن إنشاء اتصالات مع القبائل الموالية للملكية لجلبهم إلى حظيرة الجمهورية. وسافر رئيس الوزراء إلى القاهرة بعد الانقلاب لتثبيت "العلاقات الأخوية" التي اتسمت بالبرود منذ أحداث الشغب في 3 أكتوبر. كان يريد أيضا استمرار الغطاء المالي والتقنية والثقافية المصرية، فحصل على تعهد من عبد الناصر بأن المساعدات البالغة عشرة ملايين دولار لميزانية الجيش اليمني ستستمر حتى يونيو عام 1968، ولكن كان مائة مدرس مصري قد غادروا اليمن وأغلقت العديد من المدارس في وقت الانقلاب.

لم يجلب الانقلاب ضد السلال السلام إلى اليمن ; لأن النظام الجديد لم يكن على استعداد لتقديم تنازلات لأنصار الملكية. في يوم 8 نوفمبر بعد ثلاثة أيام من الانقلاب، أعلن رئيس الوزراء العيني أن النظام الجديد سوف يتحدث إلى أنصار الملكية ولكن ليس للعائلة المالكة، وأن الشكل الجمهوري للحكومة لن يخضع للاستفتاء. من ناحية أخرى، فإن عضو المعارضة في مجلس الرئاسة، أحمد نعمان، الذي كان قد غادر القاهرة إلى بيروت "لتلقي العلاج الطبي"بدلاً من الذهاب إلى اليمن، أعلن إنه يفضل إجراء محادثات مع كل أنصار الملكية، بما في ذلك العائلة المالكة، وأنه ينبغي أن يقرر الشعب اليمني شكل الحكومة. كان أيضا يفضل وساطة اللجنة الثلاثية، في حين كان أعضاء آخرين في المجلس في اليمن يعتقدون أن اللجنة قد خدمت غرضها. وبالتالي فإن النظام الجديد نأى بالمبادرة بعيداً عن اللجنة واتبع سياسة تختلف قليلاً عن تلك التي انتهجها السلال. في يوم 19 نوفمبر ، قدم نعمان استقالته من المجلس الرئاسي بسبب رفضه التعاون مع اللجنة. وكان يعتقد أن انعدام التعاون هذا من شأنه أن يؤدي إلى استئناف الحرب "التي لا أريد أي جانب منها" كما قال. ومما يثير الاهتمام ملاحظة أن نعمان، الذي يمثل الغالبية العظمى من المسلمين الشافعية، كان أكثر ميلاً إلى حل وسط بشأن شكل الحكومة من الإرياني، زعيم الزيدية. عقدت اللجنة الثلاثية للسلام في اليمن اجتماعها الأخير في بيروت في يوم 19 يناير 1968، وأعادت المشكلة اليمنية إلى مصر والمملكة العربية السعودية ; لأنها عجزت عن تحقيق الهدف الرئيسي ، ألا وهو التوفيق بين أنصار الجمهورية وأنصار الملكية، أو حتى الترتيب لإجراء محادثات بينهما.

كان أنصار الملكية قد أكملوا احتلال المناطق الشمالية والشرقية والوسطى من اليمن بعد انسحاب القوات المصرية وبدءوا يستعدون للهجوم على صنعاء منذ أيام السلال، لكنهم أوقفوه عندما وقع الانقلاب. كان من الواضح أن لهجة تصريحات العيني والإرياني ليست مشجعة، وكان زعماء القبائل الذين أرادوا أن يروا ما سيعرضه النظام الجديد قد أصيبوا على الأرجح بخيبة أمل. في يوم 17 نوفمبر قالت إذاعة أنصار الملكية في شمال شرق اليمن أن أنصار الملكية بقيادة محمد بن الحسين، ابن عم البدر ونائب رئيس مجلس الإمامة، بدءوا هجومهم على صنعاء وأغلقوا طريق الحديدة - صنعاء. بعد عشرة أيام، أعلن أنصار الملكية أنهم خارج

صنعاء. وعرض زعيم أنصار الملكية محمد بن الحسين، العفو عن أولئك الذين عارضوا الإمام، وطمأن اليمنيين بأن الإمامة الدينية في شكلها القديم ومع ميزاتها القمعية لن تعاد. كانوا يعتقدون أن رجال القبائل يريدون نوعا ما من الإمامة، ولكن أن تكون دستورية ومحدودة من قبل السلطة التشريعية المنتخبة. لكن حكام أنصار الجمهورية لم يستجيبوا لنداء أنصار الملكية. في يوم 7 ديسمبر 1967 أعطى محمد بن الحسين، الذي قاد قوات أنصار الملكية حول صنعاء، الجمهوريين مهلة أربعين ساعة "للاستسلام أو يتم القضاء عليهم." بالفعل في يوم 2 ديسمبر، كان الزعيم الجمهوري المنشق، أحمد نعمان، قد تنبأ في بيروت أن صنعاء سوف تنهب وتسلب، ولكن هذا، حتى الآن، لم يحدث. إلا أن قادة أنصار الجمهورية تزعزعوا في ذلك الوقت، وغادر الإرياني إلى القاهرة في يوم الإنذار نفسه لإجراء "فحص طبي"، في حين وصل وزير الخارجية الجمهوري حسن مكي إلى القاهرة قبل أسبوع كامل من الاجتماع المقرر لمؤتمر وزراء الخارجية العرب. غادرت أسر الفنيين السوفيت والبعثات الدبلوماسية كلها تقريباً العاصمة عندما بدأت معركة صنعاء. حاول أنصار الملكية إتلاف المطار لمنع وصول الإمدادات السوفيتية بالطائرات، وكانت الطريق إلى صنعاء قد قطعت لمنع المعدات الثقيلة الروسية التي كان يجري إنزالها في الحديدة من الوصول إلى العاصمة.

جعل الحكام الجمهوريون الجدد الذين أتوا بعد السلال هجوم أنصار الملكية لا مفر منه عندما رفضوا التفاوض حول الترتيبات لاختيار حكومة مؤقتة ولإجراء استفتاء على مسألة الجمهورية. رفض الملك فيصل على الأرجح الانفتاح على النظام الجديد بسبب رفضه الاستجابة لإجراء استفتاء شعبي وتصميمه على الحفاظ على النظام الجمهوري وتجاهل اللجنة الثلاثية للسلام. ربما يفترض أن النظام الجديد كان يتوقع باتخاذ هذا الموقف أن يفرض السلام بشروطه هو على أنصار الملكية، وكان مستعداً لتلقي الدعم العسكري السوفيتي من الرجال والمعدات. وقبل أن ينهي المصريون إجلاء قواتهم في 7 ديسمبر عام 1967، كان الفنيون السوفيت و القاذفات المقاتلة من طراز ميغ 19 قد وصلوا بالفعل إلى صنعاء ليحلوا محل الفنيين والطائرات المصرية، وكان الطيارون السوفيت يحلقون بمهام تفجيرية للجمهوريين. في يوم 17 نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء العيني وصول الطائرات السوفيتية، ولوحظ وجود حركة دؤوبة في مطار صنعاء حيث كان أربعون من الفنيين السوفيت يعملون بينما تم طرد بعض المراسلين الأجانب ربما لأجل الخصوصية. بينما كان أنصار الملكية يطوقون صنعاء في نهاية نوفمبر، دعا مجلس الرئاسة الشعب للدفاع عن الجمهورية ضد "المرتزقة وغيرهم من أعداء الثورة." وأرسل الإرياني رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء كوسيجين للحصول على المساعدة. أعقب أول إنذار لأنصار الملكية في يوم 7 ديسمبر تشكيل وحدات ميليشيا أو قوة مقاومة شعبية، ووزعت الأسلحة على شعب صنعاء. وفي يوم 5 ديسمبر أعلنت إذاعة أنصار الملكية إسقاط طائرة عسكرية يقودها طيار روسي شمال صنعاء، وزعم أن الطيار كان برتبة نقيب، وكانت أوراقه الثبوتية بما في ذلك بطاقة تكليفه من روسيا والتعليمات اليمنية الصادرة له حول الأهداف". من ناحية أخرى، ادعى الجمهوريون أن الملك فيصل كان يساعد أنصار الملكية، وكان حسن العمري، القائد العام للقوات المسلحة الجمهورية والرئيس بالوكالة أثناء غياب الإرياني، يعتقد أن الخطوة الأولى للسلام في اليمن هي وقف المساعدات الخارجية لأنصار الملكية.

في يوم 18 ديسمبر، استقالت حكومة العيني و بعد خمسة أيام شكل الفريق الركن حسن العمري حكومة حرب. صنعاء الآن مدينة محاصرة حيث أصبح إحضار الغذاء والبنزين يتم بواسطة القوافل العسكرية، أما السفر إلى تعز والحديدة فلا يتم إلا عن طريق الطائرة. كان أنصار الملكية يطلقون المدافع على التلال المحيطة بالعاصمة وخصوصا في الليل، وكانت الشوارع والملاعب المدرسية مليئة بالمدنيين المسلحين وميليشيات المتطوعين. ادعى كل من أنصار الملكية والجمهوريون انتصارات في معركة صنعاء، ولكن مع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن موقف الجمهوريين قد تحسن واستطاعوا صد هجمات أنصار الملكية ودحر محاولاتهم للاستيلاء على العاصمة. أصبح التوازن يميل لصالح الجمهوريين بسبب جسر الطوارئ الجوي الذي نفذه الروس . وأشارت التقديرات إلى إنه في الأسابيع الثلاثة بين نهاية نوفمبر ومنتصف ديسمبر، وصلت قرابة مائة رحلة نقل جوي من روسيا جالبة الطائرات والطواقم والفنيين والذخيرة. تم تسليم الأربع وعشرين طائرة المقاتلة من طراز ميغ 19 التي قطع الوعد بتسليمها. كانت طواقمها الأرضية من الروس، وكان بعض الطيارين، وفقاً لبعض التقارير، روس أو سوريون. ألحقت القوة الجوية للجمهوريين خسائر فادحة بأنصار الملكية، وبحلول منتصف يناير تم صد حوالي خمسة عشر هجمة شنها أنصار الملكية على العاصمة. في أوائل فبراير استطاع رتل مسلح تابع للجمهوريين عبور الطريق من الحديدة إلى صنعاء، وتدريجيا بدأ تهديد أنصار الملكية للعاصمة بالتلاشي.

في المملكة العربية السعودية، في أوائل يناير 1968 اتهمت الإذاعة التي تبث من مكة المكرمة روسيا بالتدخل في الحرب الأهلية، وفي وقت لاحق في فبراير حذر الملك فيصل من أنه سيستأنف المساعدات إلى أنصار الملكية اليمنيين بسبب التدخل من جانب السوريين والروس واليمنيين الجنوبيين لصالح الجمهوريين. وقد نفى محسن العيني هذه التدخلات في الأمم المتحدة في أواخر أبريل في الوقت الذي أعلن فيه فك حصار أنصار الملكية لصنعاء.

بالتالي، كان النظام اليمني الجديد، الذي كان قادته يوماً ما أعضاء في "القوة الثالثة" التي فضلت صيغة السلام اليمنية دون التدخل المصري، غير قادر على التوصل إلى تسوية سلمية مع أنصار الملكية على الرغم من انسحاب القوات المصرية. ولثباتهم على الحفاظ على الجمهورية، تلقوا التشجيع والدعم السخي من الاتحاد السوفيتي، الذي حل محل مصر باعتبارها الراعي السياسي للجمهوريين اليمنيين. كان الروس بالفعل قد لعبوا دوراً هاماً لضمان نجاح الثورة خلال التواجد المصري في اليمن، ولم يكونوا مستعدين للتخلي عن هذا الدور بعد خروج المصريين. بعد وقت قصير بعد أن خف تهديد أنصار الملكية لصنعاء اُتهم الروس بتحريض المتطرفين اليساريين في حركة المقاومة الشعبية لإسقاط حكومة العمري في محاولة انقلاب تمت بتاريخ 22 مارس 1968. وكانت مجموعة المقاومة الشعبية قد شكلت في ديسمبر عام 1967، وتتألف من العمال والطلاب المخلصين الذين ساهموا في نجاح العمري في السيطرة على العاصمة في وجه أنصار الملكية، وبدأوا على ما يبدو يتلقون السلاح والمال من فصيل يساري مماثل لجبهة التحرير الوطني في عدن وكانوا يقعون تحت سيطرة الشيوعيين. في يوم 22 مايو ، حاولت مجموعة المقاومة الشعبية الاستيلاء على الحديدة

واعتراض شحنة كبيرة من الأسلحة السوفيتية التي تشمل خمسين دبابة وأغلقوا ميناء الحديدة، لكنهم هُزموا في معركة قصيرة قام خلالها العامري بقصف مقارهم واعتقال أربعين من رجالهم. سرعان ما أفرج عنهم ; لأن حركة المقاومة الشعبية ردت الصاع بإضراب وشعر العمري بأنه مضطر للسعي إلى إنهاء الإضراب. هذا مثال واحد فقط لبيان أن الأنظمة الثوريةكثيراً ما تساعد في خلق قوى متطرفة تصبح تهديداً لها وتحاول أخذ مكانها بمجرد زوال الخطر على الثورة. في تطورات أخرى وقع في صفوف الملكيين انقلاب سلمي غير دموي ضد الإمام السابق البدر في مايو 1968 في اجتماع حضره الأمراء وزعماء القبائل في صعدة في شمال اليمن. كان رجل الملكيين القوي محمد بن الحسين، ابن عم البدر، هو القائد العام للقوات الملكية ورئيس مجلس الإمامة الجديد المكون من ستة رجال. وبالتالي حل محل البدر في هذين المنصبين الذين كان يتصرف خلالهما كنائب عن الإمام السابق، الذي كان يعيش في المملكة العربية السعودية منذ عام 1966 بعد أن قاد بفعالية القوات الملكية لمدة أربع سنوات من الكهوف في شمال اليمن. أعتبر الانقلاب جزءاً من الاستعدادات لهجوم جديد ضد الجمهوريين بعد هجوم الشتاء الذي فشل في اقتحام العاصمة.

في جنوب الجزيرة العربية، أعلن البريطانيون في أوائل نوفمبر عام 1967 أنهم سينسحبون من عدن في نهاية نفس الشهر بدلاً من الموعد المحدد سابقاً (9 يناير 1968). استأنف القتال فورا بين المجموعتين الوطنيتين المتنافستين - جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وجبهة التحرير الوطني، ولكن كانت الأخيرة منتصرة ومدعومة من قبل جيش اتحاد الجنوب العربي الذي قوامه 9,000 رجل. في يوم 26 نوفمبر انسحبت القوات البريطانية من عدن ، وبعد يومين أعلن المندوب السامي البريطاني، السير همفري تريفيليان، استقلال جنوب الجزيرة العربية وغادر متمنياً للدولة الجديدة "كل السعادة ومستقبل سلمي ومزدهر". وهكذا تم استبدال اتحاد الجنوب العربي بجمهورية جديدة تسمى جمهورية جنوب اليمن الشعبية، وتمت إعادة تسمية عاصمتها -الاتحاد - التي تقع بالقرب من عدن إلى (مدينة الشعب). في يوم 30 نوفمبر، أُعلن زعيم جبهة التحرير الوطني، قحطان الشعبي، رئيساً للجمهورية، وأصبح مجلس القيادة العليا المؤلف من 13 رجلا من أعضاء جبهة التحرير الوطني هو الهيئة التشريعية وصانع السياسات.

المثير للسخرية أن البريطانيين غادروا عدن وجنوب الجزيرة العربية بينما كان المصريون ينسحبون من اليمن. وبالتالي، فإن نجاح إسرائيل في حرب يونيو 1967 منع عبد الناصر من حفظ قواته في اليمن حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من جنوب الجزيرة العربية، وكذلك وضع حداً لدعمه لجبهة تحرير جنوب اليمن وقضى على حظوظها في تولي زمام حكومة الدولة المستقلة الجديدة. مع ذلك، فإن التواجد المصري في اليمن منذ عام 1962، يجب أن يعزى له الفضل في تشجيع ودعم الحركة القومية المناهضة لبريطانيا في الجنوب العربي حيث بدأ النضال بجدية في عام 1963 بقنابل يدوية في المدن، لا سيما عدن، وكمائن في الريف. من ناحية أخرى، فالانسحاب المصري من اليمن يجب أن يعطى أهميته لأنه سمح بأن يتم الانتقال إلى الاستقلال وإقامة حكومة في جنوب الجزيرة العربية بسلاسة دون تدخلات ودون احتمال نشوب حرب أهلية كانت أكيدة بين جبهة تحرير جنوب اليمن وجبهة التحرير الوطني إذا بقي المصريون في اليمن.

حاول حكام جبهة التحرير الوطني المتطرفون في الجمهورية الجديدة في جنوب اليمن توسيع نطاق حركتهم الثورية إلى جميع أنحاء جنوب شبه الجزيرة العربية، وقد نجحوا جزئياً في فعل ما كان عبد الناصر يستعد ربما للقيام به لو لم تفسد حرب حزيران خططه. في الفترة بين 17 سبتمبر و15 أكتوبر 1967 وحتى قبل استقلال اليمن الجنوبي، تمكنت جبهة التحرير الوطني من الهيمنة على الولايات الشرقية الثلاث التي كانت تحت وصاية عدن وهي القعيطي والكثيري وسلطنات المهري. كان معظم سلاطين هذه الولايات وكذلك سلاطين اتحاد الجنوب العربي السابق يعيشون في المملكة العربية السعودية ويخططون للعودة. كما تحدث نظام جبهة التحرير الوطني أيضا عن دعم الثورة في سلطنة مسقط وعمان.

كان فصيل يساري متطرف من جبهة التحرير الوطني في جمهورية جنوب اليمن قد اعترض على حكومة جبهة التحرير الوطني الرسمية التي يرأسها الشعبي بنفس الطريقة التي اعترض بها متطرفوا المقاومة الشعبية في الجمهورية اليمنية على حكم العمري. في يوم 20 مارس 1968 أحبط جيش جنوب اليمن انقلابا يساريا متطرفا في عدن باعتقال عدة مئات من أعضاء جبهة التحرير الوطني اليسارية الذين كانوا يحاولون السيطرة على الحكومة. شرع الرئيس الشعبي في تطهير الجيش والخدمة المدنية من هؤلاء المتطرفين الذين كانوا يحاولون بناء نفوذهم في اليمن ودعم المقاومة الشعبية المتطرفة. كان يساريو جنوب اليمن أقوياء بشكل خاص في السلطنات الشرقية الثلاث السابقة حيث نفذوا إصلاحات وأمموا شركات دون إذن من الحكومة المركزية. بدأت الخلافات الحزبية داخل جبهة التحرير الوطني في شهر فبراير 1968، وأدت إلى أنواع من التمرد كان على الحكومة المركزية كشفها. ووصف الرئيس الشعبي قادة التمرد في جبهة التحرير الوطني المنشق بالانتهازيين والمنحرفين. في منتصف شهر مايو، تمكن جيشه من استعادة ثلاث بلدات في المنطقة الشرقية من المتمردين الذين بدأت ثورتهم. على الرغم من ذلك، نجح المتطرفون اليساريون بعد عام واحد في الإطاحة بالرئيس الشعبي في يوم 22 يونيو 1969 في انقلاب غير دموي وأحلوا مكانه مجلس رئاسة.

تجدر الإشارة إلى أنه بينما نجح مقاتلو اليمن الجنوبي في تأسيس جمهورية مستقلة بعد أربع سنوات من النضال ضد جبروت بريطانيا، لم ينجح النظام الجمهوري الذي أنشأته الثورة في عام 1962 في اليمن في إنهاء الحرب الأهلية بعد خمس سنوات من الدعم المصري النشط الذي تلته المساعدات الروسية واسعة النطاق منذ نوفمبر تشرين الثاني عام 1967. على الرغم من ذلك، كانت الجمهورية أكثر أمناً منذ فشل هجوم أنصار الملكية الكبير ضد صنعاء في يناير عام 1968. انحسر القتال في اشتباكات معزولة على مسافة من العاصمة، وانتقد قائد أنصار الملكية محمد بن الحسين لمحاولة تركيز السلطة في يده، وقد لوحظ أن هناك تفاعل لصالح الإمام البدر، الذي كان يعيش في الطائف في المملكة العربية السعودية منذ عام 1966، وأسفر ذلك عن عودة الإمام إلى المشهد السياسي، وقيل إن بعض القبائل في شمال غرب اليمن هددت بالانشقاق والهرب إلى الجمهوريين إذا لم تسترد سلطة الإمام. هذا هو السبب الذي جعل المملكة العربية السعودية تضطر إلى المصالحة بين قادة الموالاة، وأعيد البدر إلى شمال اليمن في منتصف سبتمبر 1968. أعد أنصار الملكية

هجوماً جديداً على صنعاء، وكان الجنرال العمري، رئيس الوزراء الجمهوري الذي كان قد زار موسكو في سبتمبر للحصول على مزيد من الأسلحة كان يقود القوات في جميع أنحاء صنعاء بنفسه وتمكن بمساعدة دباباته والطائرات المقاتلة من طراز ميغ والصواريخ من إحباط هجوم أنصار الملكية في منتصف أكتوبر عام 1968. لم يكن لدى الملكيين لا غطاء جوي ولا المدرعات التي قدمها الروس للجمهوريين، ولم يكن باستطاعة المملكة العربية السعودية أن تعطي الحلفاء الملكيين هذه المعدات دون أن تصرح علنا بالتخلي عن تعهدها بعدم مساعدة أنصار الملكية. علاوة على ذلك، فإن المرتزقة من قادة القبائل والقادة الذين كان يعتمد عليهم بن الحسين في الهجوم ضد صنعاء لم يكونوا جميعهم موضع ثقة. ففي ديسمبر عام 1968، انضم قائد أنصار الملكية، قاسم منصر، الذي شارك في حصار صنعاء في مطلع عام 1968 وادعى أنه قتل من الجمهوريين أكثر من أي شخص آخر، انضم إلى جانب الجمهوريين وأحضر معه عدة شاحنات من الأسلحة والذخائر وولاء الآلاف من رجال القبائل الذين كانوا يقاتلون من أجل الملكيين. وادعى أنه حارب ضد الجمهوريين ليس بسبب حبه لنظام الإمامة، ولكن لأنه شعر أن الجمهوريين كان يسيطر عليهم "الغرباء" - المصريين ثم الروس. وقال إنه أعجب بالمقاومة في صنعاء، لأنه لم يكن هناك دعم خارجي، وأصبح على قناعة بأن النظام الجمهوري كان شأناً يمنياً بحتاً .

ظلت الحكومة الجمهورية بقيادة اللواء العمري مهددة بانشقاق الجمهوريين. ففي يوم 30 أغسطس 1968 أعلن راديو صنعاء فشل محاولة لقلب نظام الحكم من قبل ضباط متمردين وتم تشكيل محكمة أمن دولة لمعاقبة "العناصر المدمرة الطفيلية التي تعمل على زعزعة الأمن العام". كان السبب الواضح للتمرد الذي قاده رئيس الأركان السابق ويدعى عبد الوهاب الرقيب، وهو متطرف يساري، إقالة بعض الضباط من جناح الشعلي وبالتالي أخذ منحى خلاف طائفي في الجيش اليمني. في 27 و 28 أغسطس استولى المتمردون على بعض المباني الحكومية واختطفوا حتى بعض وزراء الحكومة. قمع رئيس مجلس الدولة، العامري، التمرد وشكل لجنة لإعادة تنظيم الجيش،وقام في يوم 15 سبتمبر بتشكيل حكومة جديدة،تُعد السادسة منذ ثورة 1962 - مع سبعة من الشيعة وتسعة من الزيديين. كان القصد من استقالة حكومته السابقة وتشكيل حكومة جديدة هو التقريب بين الطائفتين. ومع ذلك، فقد ازداد التوتر مرة أخرى عندما اغتيل المقدم الرقيب، وقيل إن القوات الموالية للعمري هي من اغتاله. في أواخر يناير 1969 حاصرت القوات الحكومية والدبابات العاصمة صنعاء على خلفية ما قيل أنها مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الرحمن الإرياني. ولكن تم القبض على المتآمرين وقيل أنهم كانوا يهدفون أيضا إلى قتل القائد العام للقوات المسلحة الجنرال حمود الجيفي.

في مارس 1969 شعرت الحكومة الجمهورية بأنها آمنة بما فيه الكفاية لبدء أول تجربة لها في الديمقراطية البرلمانية المحدودة. في يوم 17 مارس وفي اجتماع عمومي ضم خمسة وأربعين عضواً ، منهم خمسة عشر معينين وثلاثين منتخبين، اجتمعوا لانتخاب مجلس جمهوري من ثلاثة أعضاء. ضمت الجمعية ممثلي مشايخ القبائل والمثقفين والعسكريين، ورجال الأعمال، والقادة. في يوم 29 مارس، أدى عبد الرحمن

الإرياني الذي أعيد انتخابه رئيسا لمجلس الرئاسة اليمين الدستورية وطلب من الجنرال العمري تشكيل حكومته السابعة.

وهكذا نجت الجمهورية اليمنية بعد سبع سنوات من الحرب الأهلية، ورفض القادة الجمهوريون طرح الشكل الجمهوري للحكومة كمسألة في أي تفاوض مقترح مع الملكيين من شأنه أن يقدمها للاستفتاء الشعبي. على الرغم من أن الحرب الأهلية لم تنته ولم يتم التوفيق بين الإمام وأنصاره، فقد ضعف تحدي الملكيين للجمهورية بسبب الموقف المتغير لزعماء القبائل والمملكة العربية السعودية نفسها التي قدمت الدعم المادي والمعنوي للملكيين. كان انسحاب القوات المصرية من اليمن وفقاً لاتفاق الخرطوم في أغسطس 1967 هو العامل الحاسم في تغيير الموقف ; لأنه طمأن أنصار الملكية أن اليمن لم تعد خاضعة لسيطرة أجنبية، وأقنع حلفائهم السعوديين أن اليمن لن ُيستخدم كمركز للتخريب الثوري الناصري ضد المملكة العربية السعودية. وقد نجت الجمهورية أيضاً جزئياً بسبب الدعم العسكري السوفيتي الضخم من المعدات العسكرية الثقيلة والمساعدات التقنية التي استكملت وأعقبت الدعم المصري الهائل الذي سمح للجمهورية في البداية بالوقوف على قدميها. لم يكن في مقدور الملكيين الحصول أو استخدام لمواد الحرب الثقيلة التي وضعت تحت تصرف خصومهم، وكانوا قد ضعفوا أيضا بسبب الشقاق وتقلب ولاء زعماء القبائل الذين وجدوا في بعض الأحيان في الانضمام إلى الجانب الجمهوريفرصاً أكبر لتحقيق مكاسب.

كان يمكن للحرب الأهلية أن تستعيد نشاطها وعنفها السابق إذا انقادت الحكومة الجمهورية للنفوذ الأجنبي، أو إذا لجأت إلى تدابير من شأنها أن تنفر ولاء القوى القبلية المضطرب وغير المستقر والأمر ينطبق على قادتهم. في غضون ذلك، كان الانقلاب الذي أسس لقيام الجمهورية في عام 1962 قد أعقبه صراع لا مفر منه على السلطة بين قادة الجمهورية ومزيد من المؤامرات والانقلابات. مع ذلك، فقد أظهرت القيادة الجمهورية تصميمها على الحفاظ على الجمهورية واضطرت، من ناحية أخرى، لتحدي والتغلب على محاولات اليساريين المدعومة من السوفييت للاستيلاء على السلطة. يمكن الاستنتاج بيقين أنه بغض النظر عن ما سيجلبه المستقبل، سواء كان بقاء الجمهورية أو استعادة النظام الملكي، فإن اليمن لا يمكن إرجاعه لنفس الظروف والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ظل نظام الإمامة.

الفصل الخامس

انقلاب صغار الضباط
والجمهورية الجديدة في ليبيا

استبدل الانقلاب العسكري في 1 سبتمبر 1969 نظام السنوسي النظام الملكي الذي كان قد أنشئ قبل ثمانية عشر عاماً بجمهورية اشتراكية، وأضاف بذلك جمهورية عربية راديكالية ثامنة يسيطر عليها الجيش إلى سبع موجودة فعلا وهي مصر وسوريا والعراق واليمن، واليمن الجنوبي، والسودان، والجزائر. العمل الذي قام به صغار الضباط الليبيين في بلد كان يشهدتقدماً اقتصادياًواجتماعياً سريعاً بعد اكتشاف النفط يوضح مرة أخرى تفوق الاعتبارات الأيديولوجية الراديكالية التي تنطوي على توجه السياسة الخارجية في تدرج الانقلابات العسكرية العربية. وجاء التدخل العسكري الليبي فقط بعد بضعة أشهر من انقلاب جذري في 25 مايو 1969 في السودان. وقع التدخلان في اثنين من البلدان العربية التي كانت من بين أقل الدول المتورطة في الصراع العربي الإسرائيلي.

أولاً - الدولة والمجتمع في ظل النظام الملكي السنوسي
وثورة إنتاج النفط

أصبحت ليبيا مملكة مستقلة في ديسمبر عام 1951. وقد كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى عام 1911 عندما احتلت من قبل إيطاليا. وقاد المقاومة ضد السيطرة الإيطاليةأساساً جماعة إخوان السنوسي التي كانت تتمركز في برقة في الجزء الشرقي من ليبيا حيث تمارس نفوذها السياسي والديني منذ منتصف القرن التاسع عشر. كانت السنوسية نظام باطني سعى لاستعادة نقاء الإيمان الإسلامي. وكان زعيمهم في النضال ضد الإيطاليين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى هو السيد محمد إدريس، الذي ولد في عام 1890 وحفيد السيد محمد علي السنوسي الذي أسس حركة الصحوة، وبدأ انتشارها في برقة في أربعينات القرن التاسع عشر. تم سحق المقاومة السنوسية من قبل النظام الفاشي الإيطالي وذهب محمد إدريس للعيش في مصر في عام 1922، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية تعاون مع البريطانيين، وانضمت القوى القبلية له في برقة في الحرب ضد الإيطاليين والألمان. حل الحكم العسكري البريطاني محل إيطاليا في منطقتي برقة وطرابلس بعد طرد الإيطاليين والألمان في عام 1943، في حين حكمت فرنسا الحرة في المنطقة القاحلة من فزان في الجنوب الغربي. في نوفمبر 1949 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يجب منح ليبيا الاستقلال في موعد لا يتجاوز يناير 1952. وتمت صياغة الدستور بمساعدة من لجنة الأمم المتحدة واعتمد في ديسمبر كانون الأول

عام 1951، وبالتالي خرجت مملكة ليبيا المتحدة المستقلة إلى حيز الوجود وزعيم السنوسية محمد إدريس الأول كملك دستوري لها.

كانت المملكة الجديدة عبارة عن اتحاد يضم ثلاث محافظات: طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق حيث كان الدعم الدعم الرئيسي للملك، وفزان في الجنوب الغربي. وكان للاتحاد عاصمتان تتمتعان بوضع متساوٍ - طرابلس في الغرب وبنغازي في برقة - من أجل إرضاء المحافظتين الاثنتين الرئيسيتين. كان الطرابلسيون يفضلون دولة وحدوية يشعرون أنهم يمكن أن يلعبوا فيها دوراً قيادياً . كانوا أكثر تطوراً نسبياً من أهالي برقة، وكانت محافظتهم أكثر تحضراً ، وعدد سكانها أكبر. كان التوجه في طرابلس أكثر نحو مصر في حين كانت برقة أكثر ولاء لبريطانيا وأكثر ولاء للملك إدريس الذي يعتبره السنوسيون زعيمهم الديني والسياسي. كان المتشائمون في ذلك الوقت يخشون أن لا يدوم الاتحاد الفيدرالي بسبب هذه الاختلافات. في انتخابات البرلمان الاتحادي في فبراير عام 1952، اختار حزب المؤتمر الوطني المعارض المتمركز في طرابلس تبنى الموالاة لمصر وشعارات القومية العربية، بالإضافة إلى دعوته المعروفة إلى دولة وحدوية، وقد جذب إليه دعم الشيوعيين، العمال والعناصر المعادية للأجانب ولكنه فاز فقط بعدد قليل من المقاعد في البرلمان في حين أيدت الأغلبية الساحقة من المرشحين الناجحين الحكومة. تلت الانتخابات أعمال شغب عنيفة أدت إلى تفكك حزب المؤتمر الوطني ونُفي زعيمه بشير السعداوي، الذي ذهب للعيش في مصر. استمر الاتحاد الفيدرالي حتى عام 1963 وحلت محله، بعد التعديل الدستوري اللازم، دولة وحدوية تم تقسيمها إلى عشر مقاطعات إدارية مركزية الحكم. في هذه الأثناء كان الوعي الوطني الليبي ينمو مع الشعور بالوحدة الوطنية نتيجة للعيش معا تحت دولة مستقلة ذات سيادة.

إلى جانب الشكوك والخلافات بين المحافظات الليبية التي أثارت الشكوك حول استمرار وحدتهم خلال السنوات الأولى، عانت ليبيا من عائقين رئيسيين: عدم وجود أصول اقتصادية، وعدم وجود أفراد متعلمين ومدربين للإدارة. كانت ليبيا بلداً فقيراً بأراضي قاحلة إلى حد كبير بعدد منخفض جداً من السكان، تبلغ مساحته 680,000 كيلومتر مربع - رابع أكبر دولة أفريقيا وأكبر من مساحة تونس بإحدى عشر مرة - كان عدد سكانها يزيد قليلا عن واحد ونصف مليون في عام 1964 أو ثلث سكان تونس و85 في المائة من السكان متمركزين في 7%من المنطقة. كانت الغالبية الساحقة من الناس يعيشون في المدن والمجتمعات المستقرة وكانت النسبة المئوية للبدو أقل من عشرة في المائة. كانت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للفرد أعلى مما كانت عليه في بعض البلدان العربية الأخرى بسبب انخفاض كثافة السكان على الرغم من المناطق الصحراوية. كانت مستويات المعيشة في ليبيا واحده من أدنى المستويات في العالم. بلغ الدخل السنوي للفرد في أوائل عام 1950 أقل من أربعين دولارا وارتفع إلى 1018 دولارا في عام 1967، وبعد سبع سنوات من بدء الانتاج التجاري للنفط ارتفعت قيمة الصادرات من 11 مليون في عام 1960 إلى 1168 مليون دولار في عام 1967.

كان رصيد ليبيا الهام قبل اكتشاف النفط في عام 1959 هو موقعها الاستراتيجي الذي يقابل أوروبا بمسافة ألف كيلومتر على طول الساحل الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط. كانت تعتمد على المساعدات الخارجية لموازنة ميزانيتها وعلى المساعدة التقنية لمشاريع التنمية. كان عدد سكانها الأميين إلى حد كبير – ما بين 90 و 80 في المائة في أوائل عام 1950 - لأن الحكم الاستعماري الإيطالي أهمل التعليم وكان مترددا في توظيف الليبيين إلا في أدنى المناصب الحكومية. كانت وكالات الأمم المتحدة، وكذلك اللجان والخبراء الأمريكيين والبريطانيين نشطين في تقديم المساعدة التقنية أو تقديم الإسعافات الخاصة بهم. وقد عزز الاقتصاد والمالية من أنشطة أصحاب العمل الأجانب والإنفاق من جانب الجاليات الأجنبية في الغالب الإيطالية، الأمريكية والبريطانية، وعن طريق تأجير قواعد عسكرية مستأجرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة والإنفاق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية. وفقاً لمعاهدة العشرين عاماً المبرمة مع بريطانيا في عام 1953 قبلت ليبيا المنح السنوية والخدمات من البريطانيين وسمحت لهم بالوصول إلى قواعد لسلاح الجو والقوات البرية بشكل رئيسي قرب طبرق في الشرق وطرابلس في الغرب. في عام 1954 أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية مدتها سبعة عشر عاما مع ليبيا لاستخدام مطار ويلوس الجوي الذي يقع قرب طرابلس كقاعدة تدريبية لحلف شمال الاطلسي ومحطة للتزود بالوقود ودفع إيجار سنوي بالإضافة إلى توفير بعض الخدمات إلى ليبيا. تم التخلي عن القاعدة في عام 1945 ولكن أعيد تنشيطها في عام 1948 وأصبحت أكبر قاعدة جوية خارج الولايات المتحدة.

كانت ليبيا بالتالي قادرة على الصمود إلى حد كبير من خلال المنح والمساعدات الخارجية قبل اكتشاف النفط، وكانت سياستها الخارجية خلال هذه السنوات الأولى تعتمد إلى حد كبير على حاجتها إلى الدعم ويجب إرجاع الفضل أيضاً إلى حكمة الملك إدريس والى الخبرة التي كان قد اكتسبها كزعيم لحملة السنوسي وتحالف بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. انه الآن يشجع التنمية الزراعية ويحسن التعليم والصحة وذلك بمساعدة من الوكالات الأجنبية ومجلس التنمية المحلية. في عام 1957 تم توسيع الحكومة لتضم محفظة جديدة للزراعة وأخرى للعمل والشؤون الاجتماعية.

بين عامي 1960 و 1963 بعد اكتشاف النفط، تم إنشاء وزارات جديدة للصناعة والشؤون النفطية والمعلومات والتنمية. في عام 1958 افتتحت جامعة ليبيا بكليات في بنغازي وطرابلس. تم توظيف العديد من المصريين في كلية تدريب المعلمين والمدارس الأخرى، وكان البرنامج التعليمي، كما هو الحال في القوانين المدنية والتجارية، يستند إلى النظام المصري. تم ضمان حقوق الأقليات في الدستور. كان الإيطاليون يعيشون بشكل رئيسي في طرابلس ويعملون في الزراعة والأعمال، وكان عددهم بين ثلاثين وأربعين ألف، منهم الذين اضطروا إلى ترك برقة خلال الحرب ولم يعودوا.

تعامل الملك بحزم مع أفراد العائلة المالكة عندما حاولوا خلق المتاعب. فمعظمهم لم يكن ينتمي إلى الفرع الحاكم. في عام 1954 قام ابن شقيق الملكة، الذي كان عضوا في هذا الفرع المنافس، قام باغتيال إبراهيم الشلحي مستشار الملك والمشرف على بيته الملكي، لأنه زعم أنه كان يحد من أنشطة قادة السنوسية. كانت ردة فعل الملك إدريس قوية عن طريق إرسال سبعة أمراء إلى المنفى في واحة في الصحراء وتجريد جميع الأمراء الآخرين الذين لم يكونوا في الصف الأول مباشرة للخلافة من ألقابهم ومن الحق في شغل الوظائف العامة.

نتيجة لسياستها لتحفيز الاستثمار والتنمية والنفط، شهدت حكومة الملك إدريس ما يمكن وصفه بأنه ثورة اقتصادية في السنوات العشر السابقة (منذ عام 1960) بعد اكتشاف النفط. بين عامي 1955 و 1959 تم منح حوالي أربع وثمانين امتيازاً إلى ست عشرة شركة على أساس تنافسي يلزم الشركات أن تبدأ التنقيب والإنتاج في أسرع وقت ممكن وإلا فإنها تجازف بخسارة الامتياز الخاص بها. أعطى قانون سنة 1955 بالفعل الامتياز بشرط أن تسلم الشركة ربع خطة الامتياز بعد خمس سنوات والربع الآخر بعد ثلاث سنوات أخرى. كانت النتيجة معدل توسع في إنتاج النفط أسرع من الكويت والمملكة العربية السعودية. تم اكتشاف النفط في يونيو عام 1959، وبحلول شهر يوليو عام 1960 كانت خمسة وثلاثين بئرا نفطية قد دخلت الإنتاج. في عام 1966 كان هناك أكثر من ألف بئر منتجة للنفط وارتفعت الصادرات من ثمانية ملايين طن في عام 1962 إلى اثنين وسبعين مليونا في عام 1966. زادت عائدات النفط الحكومية من أربعين مليون دولار في عام 1962 إلى حوالي 800 مليون في عام 1968، وشارك عدد قياسي من الشركات الأجنبية بلغ ثمانٍ وثلاثين - بما في ذلك أربع وعشرين شركة أمريكية - شاركوا في 136 امتيازاً. من بين أسباب سرعة معدل التوسع في مجال النفط، إلى جانب السياسات النفطية الحكومية وانخفاض تكلفة الإنتاج والنقل والنوعية العالية للنفط الخام المنتج، كان النفط الليبي أقرب بمسافة 4,000 كيلومتر إلى مراكز الاستهلاك الأوروبي من نفط الخليج العربي، وسمح بتوفير رسوم قناة السويس ورحلة الشحن التي تستغرق واحد وعشرين يوما - أو ثمانية وثلاثين يوما من الإبحار حول أفريقيا بعد إغلاق قناة السويس بعد حرب يونيو 1967.

كان أحد نتائج ثورة إنتاج النفط أن ليبيا لم تعد تعتمد على المساعدات الخارجية التي كانت تدعم 58 في المائة من الميزانية الاتحادية في عام 1959-1960، كما لم تعد سياستها الخارجية قائمة على مصدر قوتها الوحيد المتمثل في موقعها الاستراتيجي. بدأت ليبيا تقدم المساعدات إلى البلدان الأخرى بدلا من تلقي المعونة، ووافقت بعد حرب يونيو عام 1967 على المساهمة بمبلغ 30 مليون ليرة من أصل 135 مليون ليرة التي قدمتها البلدان الغنية المنتجة للنفط - بما في ذلك الكويت والمملكة العربية السعودية لدعم مصر والأردن. تم القضاء على عجز الميزان التجاري، وبدأت تمتلك فائضاً لرأس المال بدلاً من العجز في رأس المال. ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أكثر من 25 مرة بين أوائل عام 1950 وعام 1967، وارتفع خلال عام واحد (1967) بنسبة 42 في المائة عن العام السابق. انخفضت البطالة حيث وجد العمال عملاً في صناعة النفط، ولكن الصناعة الجديدة لم تتمكن من استيعاب سوى جزء صغير من القوة العاملة، ولم تجد العمالة الماهرة الكافية. ارتفع مستوى المعيشة بالتأكيد ولكن مع ذلك ارتفع التضخم وتكاليف المعيشة. بدأت

الخطة الخمسية للأعوام 1963-1968 الممولة بنسبة كبيرة من عائدات النفط لإنشاء البنية التحتية للتحديث والنمو الاقتصادي في ليبيا. أعطيت مخصصات مختلفة في الخطة للزراعة، والأشغال العامة، والاتصالات، والتعليم، والصناعة، والإسكان لذوي الدخل المنخفض وغيرها من جوانب الرفاه الاجتماعي. بين عامي 1964 و 1966 كان معدل الزيادة في قيمة الإنتاج ثمانية في المائة في الزراعة و 22 في الصناعات التحويلية، و37 في النقل و 138 في البناء. وضع مشروع إدريس للإسكان تصوراً لبناء 100,000مسكن في فترة خمس سنوات. بحلول ربيع عام 1968 تم إنشاء حوالي 3,000 كيلومتر من الطرق، وتم بناء أو تحسين مرافق الموانئ في درنه وطبرق وبنغازي وطرابلس، تم زيادة الطاقة الكهربائية ثلاث مرات فوق مستوى عام 1962، تم مد المياه النقية إلى عشرين من المراكز الحضرية، وكان يضاف سنويا 2,000 فصل دراسي، وتم بناء خمسة عشر مستشفى. ارتفع عدد المسجلين للقبول في المدارس من 45,000 في عام 1951 إلى 300,000 في عام 1968 ليشمل 85 في المائة من الأطفال في سن المدرسة بينما تراجعت الأمية من 81 في المائة في عام 1954 إلى 65 في المائة بعد مرور عشر سنوات. في مجال صناعة البتروكيماويات تم الانتهاء من بناء أكبر مرافق تسييل للغاز الطبيعي في العالم في محطة إسو ستاندرد ليبيا في مرسى البريقة.

السؤال الذي طرح نفسه بعد الطفرة النفطية هو ما إذا كانت الحكومة الليبية ستظل موالية للغرب وتتبع سياسات يتغاضى عنها الغرب أم أنها ستكون حرة في انتهاج سياسة قومية عربية بحتة بصورة أكبر. من جهة كانت تُعتقد أن الاستقلال الاقتصادي والمالي الناجم عن عائدات النفط لن يغير بالضرورة أو يحرر السياسة الخارجية الليبية ; لأن ليبيا لا تزال مشكوك في أمرها من الاتحاد السوفيتي والشيوعيين، وكونها بلد غني لكنه ضعيف، كان عليها أن تكون أكثر حذراً في علاقاتها مع جيرانها العرب الأقوياء الذين قد تغريهم ثروتها.

علاوة على ذلك، كان من المفترض أن تكون ليبيا بالضرورة على علاقة جيدة مع الغرب من أجل تطوير مواردها الجديدة ; لأن الغرب فقط يمكنه أن يساعد في هذا التطور النفطي، بالتالي، ووفقا لهذا المنطق لم يحرر ليبيا من العلاقات الغربية بل جعلها أكثر قرباً.

ومن ناحية أخرى، كان الجدل يدور حول أن الحكومة ستُجبر من قبل عناصر متعلمة وشابة ومن قبل الجماهير لتخفيف روابطها مع الغرب. فقد أصبح جيل الشباب بعد عشر سنوات من الاستقلال ومع تعليم أفضل أصبح يتذمر ويريد لبلاده أن تأخذ مكانها الصحيح في المجتمع العربي. والذين أرسلوا منهم إلى الخارج من قبل حكومتهم ليصبحوا مهندسين وفنيين عادوا بأفكار جديدة ورفضوا التزام الصمت في المجتمع. فقد كانوا ينظرون إلى النفط باعتباره المحرر الذي يجب أن يسمح للحكومة باتباع سياسة أكثر موالاة للعرب وأقل للغرب. وقد أثيرت عقول الناس أيضاً من الحديث في الإذاعة والصحافة في مصر وأماكن أخرى عن القومية العربية والوحدة والرؤية وعن دور ليبيا في العالم العربي، في حين كانت مصر عبد الناصر تشجع الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

كان من المتوقع ، أن تتغير السياسة الخارجية، ليس بسبب أن اكتشاف النفط كان يسمح لها بالتغيير، ولكن لأن ردة فعل المتعلمين من جيل الشباب مع اكتشاف النفط والاضطرابات الشعبية التي تلت ذلك

الاكتشاف كانت تجبرها على ذلك التغيير. اعترفت حكومة الملك إدريس بما كان يحدث، وفيما كانت تحاول الاحتفاظ بصداقتها مع الغرب كان عليها أيضاً تقديم تنازلات للشعور الشعبي.

لم يكن النفط- فوق ذلك- نعمة تامة على ليبيا ; لأنه ساهم في خلق التوترات والاضطرابات الاجتماعية. فقد نزح المزارعون والعمال الزراعيون إلى المدن للعمل بسبب الأجور المرتفعة في شركات النفط، وكانت المزارع الكبيرة في كثير من الأحيان غير قادرة على العثور على العمالة الموسمية. وأصبحت الحكومة نفسها غير قادرة على توفير المهندسين والفنيين لمشروعاتها التنموية بسبب المنافسة من قطاع النفط، كما أن عمال النفط من الواحات الصحراوية والمجتمعات الريفية والمنحدرون من البلدات الصغيرة تأثروا بالاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت الطفرة النفطية. عندما تنتهي الحاجة إلى وظائفهم في المناطق المختلفة كانواكثيراً ما لا يعودون إلى ديارهم وأراضيهم الريفية بل يحتشدون في المدن وأحياء الصفيح الفقيرة ينتظرون أن يتم تعيينهم مضيفين بذلك إلى الاضطرابات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فالطفرة النفطية لم تعن ولم تكن قادرة على إعانة جميع الناس بنفس الطريقة. فقد تقاسمت الطبقات الفقيرة منافع الصحة والتعليم، وكان الليبيون العاديون عموماً يبلون أفضل من ذي قبل، ولكن كانت الفجوة آخذة في الاتساع أيضا بينهم وبين النخبة الثرية من المقاولين والمهنيين وبعض الفاسدين من المسؤولين الحكوميين والضباط. بدأت ردة فعل الليبيين أيضاً ضد التحرر التجاري الذي سمح لرجال الأعمال الأجانب بجمع الثروات. اكتشاف النفط في نهاية المطاف غير الموقف الليبي تجاه الاستثمار الأجنبي في الأعمال التجارية. وبالفعل في عام 1959 تطلب القانون أن تعطى الوكالات التجارية فقط لليبيين أو للشركات التي يملكها ليبيون بنسبة خمسين في المائة. في عام 1960 منع الأجانب من شراء الأراضي والعقارات إلا بموافقة محددة من الحكومة. ووضعت قوانين هجرة صارمة لضمان فرص العمل للمؤهلين الليبيين، وأصبح مطلوبا من الأجانب الحصول على تصاريح للعمل. أصبحت الجنسية تعطى لغير العرب بعد إقامتهم عشر سنوات والى العرب بعد خمس سنوات. تم حث الإيطاليين على المغادرة وبالتالي تثبيط المؤسسات التجارية الجديدة. في يوم 10 يوليو عام 1969، وجه أمر حكومي لجميع الوكلاء غير الليبيين بتصفية أعمالهم قبل نهاية شهر أغسطس وكان الغرض من هذه التدابير بطبيعة الحال هو السماح لليبيين بالاستفادة من الطفرة النفطية.

كان الملك إدريس وحكومته قادرين على قيادة ليبيا خلال سنوات الازدهار وزيادة الدخل بسرعة ; لأنها كانت موجهة من خلال السنوات السابقة من الاعتماد على المساعدات الخارجية. على الرغم من أن نظام البلد كان ملكياً دستورياً مع نواب منتخبين في البرلمان الذي كان مجلس الوزراء مسؤولاً أمامه، كان الملك المصدر الأقوى للسلطة وكان مجلس الوزراء مسؤولا بفعالية أمامه. وتناط السلطة التنفيذية بالملك وكان أيضا يمارس السلطة التشريعية بالتزامن مع مجلسي البرلمان. كان يطبق سلطته بحكمة ولعب بمهارة دوره الوسيط بين السياسيين. كان تعيين رؤساء الوزراء وإزالتهم يتم من قبل الملك، ومنهم من حكم لفترات طويلة نسبياً من ثلاث سنوات أو أكثر كانوا خلالها يدمجون حكوماتهم عدة مرات. كانوا يصطدمون أحياناً مع الملك أو أعضاء مهمين في ديوانه مثل البوصيري الشالهي الذي كان قوة هامة في توجيه سياسة الملك قبل وفاته في عام

1954. مع ذلك، كانت هناك أوقات كان يتعين فيها على مجلس الوزراء الاستقالة لفشله في الحصول على تصويت الثقة من مجلس النواب كما هو الحال بالنسبة لمجلس وزراء عبد المجيد كعبار التي حدثت في أكتوبر 1960 على خلفية فضيحة بناء طريق فزان التي تورط فيها فئة قليلة من الوزراء لكن مجلس النواب أصر على المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراءوفقاً للدستور.

كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى الخاضعة للحكم الدستوري، عانت ليبيا من عدم الاستقرار الوزاري. فقد كان هناك أكثر من عشرين تغييراً وزارياً خلال ثلاثة عشر عاماً بعد الاستقلال ترأسها سبعة رؤساء وزراء وشارك فيها حوالي خمسة وستين وزيراً. لم تسمح التغييرات بطبيعة الحال للوزراء بالوقت الكافي للتبصر في مشاكل إداراتهم، ولكن تم ضمان استمرارية السياسة بوجود الملك، وأبقت الخدمة المدنية على الأداء الإداري. كان سبب التغييرات الوزارية هو إما المنافسات الحزبية وعدم وجود دعم للحزب - بسبب فرض حظر على الأحزاب في ليبيا بعد التجربة مع حزب المؤتمر الوطني في عام 1952 - أو بالضرورة عدم كفاءة الوزراء. كان سببها المناورة على السلطة بين النخبة النشطة التي تتألف من ممثلي العائلات ذات النفوذ القديم وزعماء القبائل ورجال الأعمال الأثرياء، والمهنيين. لم تكن ليبيا تعترف بالقادة السياسيين الذين يستمدون نفوذهم من مواقف حزبهم أو بعض أنواع القيادة الشعبية أو الجماهيرية. كانت هناك مؤشرات على مشاركة سياسية أوسع للمواطنين مثل توسيع امتيازات النساء في عام 1963 وانتخاب بعض الأفراد من المتعلمين الشباب والأمين العام للاتحاد الوطني لنقابات العمال لمجلس النواب في أكتوبر 1964. مع ذلك، كانت قنوات التعبير عن المصالح الشعبية قليلة والعلاقات بين العامة والسياسيين بحاجة إلى زيادة. من ناحية أخرى أخذ تأثير القبلية يتناقص مع تفكك النظام القبلي، وفقد النظام السنوسي الذي كان قوة سياسية نشطة في فترة الحكم الاستعماري نفوذه عملياً. كان الملك عموما يحظى بالاحترام ولم يكن هناك شك في صدقه. كان قد تقدم في السن وأصبح هشاً في السبعينات من عمره في العقد الذي سبق الانقلاب. لم تمنحه زيجاته الخمس أي ذرية. توفي شقيقه محمد الرضا عام 1956، و بالتالي أصبح ابن أخيه، الحسن الرضا (المولود عام 1928)، ولياً للعهد ولكن لم يتوقع أحد منه الكثير، فأصبح مصير النظام الملكي غير مؤكد بعد وفاة الملك.

ثانياً - التوترات والضغوط وضباط الجيش

كانت الضغوط التي مورست على حكومة الملك إدريس والتوترات الناتجة في عام 1960 مرتبطة أساساً بمشكلة الموقف الليبي بشأن القضايا التي تؤثر على العالم العربي،فضلاً عن العلاقات الليبية مع القوى الغربية. وجدت الضغوط والتوترات تحفيزاً من خلال مؤثرات خارجية، غالباً من المصريين. كان الملك إدريس الذي عادةً ما كان ميله للشؤون الخارجية هو السمة السائدة، كان يمارس حذراً شديداً في علاقاته مع الدول العربية وتجنب التورط في مشاكلها. أعربت ليبيا بطبيعة الحال تضامنها مع قضايا وطنية عربية مثل الجزائر وفلسطين، وفي عام 1956 طلبت من بريطانيا عدم استخدام قواعدها في ليبيا في الحملة على السويس. في نفس الوقت تم اكتشاف مؤامرة ضد الملك إدريس وتم طرد الملحق العسكري المصري بحجة توزيع أسلحة. كان عبد الناصر يحظى بشعبية في طرابلس ولكن الملك والسنوسيين في برقة كانوا يخافون من الاختراق المصري. ومع ذلك سمحت ليبيا لأكثر من 500 معلم مصري بالبقاء بسبب الحاجة إليهم على الرغم من الخوف من أن استمرار وجودهم سيكون شكلا وأداة محتملة للنفوذ المصري. كان هناك شعور بقليل من التوتر خلال الثورة العراقية والأزمة في لبنان والأردن في صيف عام 1958، ولكن كانت الحكومة بالفعل في موقف صعب إذ كان عليها توفير ما يكفي من الأموال لضمان تغطية العجز في الميزانية من خلال الاعتماد على المساعدات الغربية وقبول الوجود العسكري الغربي، وتحاول في الوقت نفسه إقناع الشعب الليبي أنها كانت تتبع سياسة خارجية مستقلة.

أخذت الضغوط تتزايد على حكومة الملك إدريس في أوائل عام 1960 لتأكيد استقلالها عن النفوذ الغربي واتباع سياسة عربية أكثر فعالية ; لأنها لم تعد تعتمد على المساعدات الخارجية لموازنة ميزانيتها بعد اكتشاف النفط. كان المنتقدون الليبيون وغير الليبيين مستائين من الحكومة وخصوصاً من وجود القواعد البريطانية في طبرق وأديم شرق بنغازي، والقاعدة الجوية الأمريكية ويلوس خارج طرابلس، وطالبوا بإغلاقها. كانت الحكومة مترددة في إنهاء تحالفها وعلاقات الودية مع القوى الغربية في الوقت الذي تشعر أنه يتعين عليها أن تحترس من غزوات الأنظمة الثورية المجاورة إذ تعتمد على الغرب لتطوير الموارد النفطية وعدة خدمات أخرى بما في ذلك تدريب قوات دفاعها. مع ذلك، كان على الملك إدريس ووزرائه الاستجابة للجماهير ومطالبها وتقديم تنازلات كلما أدركوا أن الشعور الشعبي كان قوياً بشكل خاص في بعض المسائل. مع ذلك، قدم حكام ليبيا تنازلات واتخذوا قراراتهم بحذر شديد. كانوا يتحركون ببطء، وكما قيل، كان فعلهم يأتي بعد فترة طويلة من قولهم. كانوا حريصين على عدم الاستسلام بسهولة للضغوط الشعبية وعدم السماح للأحداث أن تتحرك بسرعة خوفا من أن أنهم قد يفقدوا السيطرة.

في يوم 22 يناير 1964 قدم رئيس الوزراء الليبي الدكتور محي الدين فكيني استقالته بعد مظاهرات طلابية متفرقة في بنغازي وطرابلس منذ 16 يناير احتجاجا على "النظام المحافظ" للملك إدريس وتضامناً مع العروبة التي كان يبشر بها الرئيس عبد الناصر. وبعد شهر، في يوم 22 فبراير ، قدم الرئيس عبد الناصر

خطاباً سمح بموجبه لنفسه - كما كان يفعل في كثير من الأحيان - بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى. ودعا هذه المرة ليبيا لتصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية على أراضيها لأنها تشكل "تهديداً" لمصر. في اليوم التالي أصدرت الحكومة الليبية التي كان يرأسها محمود منتصر بياناً قالت فيه إنها لم تكن تنوي تجديد المعاهدات التي بموجبها تم الإبقاء على قواعد عسكرية أجنبية وإنها تؤيد الحكومات العربية الأخرى في مقاومة الإمبريالية. بعد يوم واحد، قام السفير الليبي في القاهرة بتسليم عبد الناصر مذكرة ونص قرار مجلس الوزراء لإنهاء اتفاقيات القواعد البريطانية والأمريكية عندما تنتهي. في يوم 16 مارس 1964 تظاهر عدة مئات من الطلاب وجابوا وسط طرابلس مبدين دعمهم لإزالة القواعد، وذهب مجلس النواب خطوة أبعد من مجلس الوزراء في رده على عبد الناصر ومطالب الطلاب وفوض الحكومة، في تصويت بالإجماع، لبدء مفاوضات تؤدي إلى تصفية القواعد وجلاء القوات البريطانية والأمريكية. بدأت المحادثات بين ليبيا وممثلي بريطانيا والولايات المتحدة في الربع الثالث من شهر أبريل حول مستقبل القواعد، وغالباً ما تحدثت الصحافة الليبية عن إزالتها الوشيكة، ولكن المفاوضات لم تكن عاجلة، ولم يتم إزالة القواعد إلا بعد سقوط النظام الملكي.

في هذه الأثناء شاركت ليبيا كعضو في جامعة الدول العربية في مؤتمرات القمة حول فلسطين في عامي 1964 و 1965، وفرضت حظراً على تصدير النفط إلى بريطانيا في أعقاب حرب الأيام الستة حتى تم رفع الحظر في سبتمبر 1967. في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في نهاية أغسطس 1967 وافقت على المساهمة بمبلغ ثلاثين مليون جنيه لدعم مصر والأردن، ولكن ليبيا كانت لا تزال، في نظر الأنظمة الثورية وفي نظر جيل شبابها الذي استيقظ، تعتبر خارج التيار الرئيسي للنضال العربي. كان العديد من الليبيين مستائين من تعرضهم للاتهامات بالتواطؤ في الدعم الغربي لإسرائيل نتيجة للوجود العسكري الغربي. استمرت دعوة الحكومة لإجلاء القواعد الأجنبية لتصبح بنداً في بيانات السياسة العامة لمختلف مجالس الوزراء الليبية وظهر ذلك في بيان رئيس مجلس الدولة ونيس القذافي (في 4 سبتمبر 1968)، الذي قدر له أن يكون رئيساً لآخر مجلس وزراء تحت الحكم الملكي. البند الآخر الهام هو الدعوة إلى حل عادل لمشكلة فلسطين.

لم يكن عدم الرضا عن السياسة الخارجية للنظام الليبي أو عن نمطها "المحافظ" عامة منظماً إلى حد كبير. كانت الأحزاب السياسية محظورة ولكن المتعاطفين مع الأحزاب والأنظمة الثورية كانوا موجودين وكانت أنشطتهم سرية، أما قادة الحزب الشيوعي الصغير الذين كانوا موجودين قبل الاستقلال فقد تم طردهم من البلاد في نهاية عام 1951، ولم يسمح لأنصار حزب البعث الاشتراكي بنشر دعايتهم. في يوم 4 فبراير 1962 حكم على سبعة وثمانين منهم بالسجن من قبل محكمة في طرابلس بتهمة القيام بنشاطات تخريبية للإطاحة بالنظام الاقتصادي والسياسي. تم حل خلايا حزب البعث التي كانت معروفة للحكومة وتمت مصادرة أموالهم، أما أنصار البعث والأعضاء غير الليبيين فقد تم ترحيلهم. لم تكن العناصر الموالية لعبد الناصر منظمة في حركة عمل ولكن التعاطف مع أهداف عبد الناصر وأفكار القومية العربية كان على نطاق واسع. كانت الصحافة في بعض الأحيان تمدح عبد الناصر لكن الحكومة كانت دائما حذرة في علاقاتها معه. كان الطلاب قوة سياسية هامة وكانوا يريدون لبلادهم أن تكون أكثر انخراطا في الشؤون العربية والعالمية. كان صدرهم يضيق بمجلس

الوزراء ويعتقد، مثلهم مثل الشباب في البلدان العربية الأخرى، أن (الوزراء) كانوا يهتمون بشكل رئيسي بمناصبهم ومناوراتهم السياسية، ويولون القليل من الاهتمام لرفاهية البلاد. كانت النقابات العمالية أداة محتملة للضغط على سياسة الحكومة. ففي يوليو 1953 نظموا أنفسهم في الاتحاد الوطني لنقابات العمال، وانتخب الأمين العام للاتحاد سليم شيتا، الذي حكم عليه في وقت ما في ديسمبر 1961 بالسجن لعدة أشهر بتهمة التحريض على الإضراب،انتخب عضواً في مجلس النواب في أكتوبر 1964. كان الطلاب والنقابات العمالية عموماً يحترمون الملك ويدعمونه، ولكن دعمهم لولي العهد، وحتى للنظام الملكيلم يكن أكيداً بعد وفاة الملك. كانت الحكومة تثبط من عزيمة العناصر المنشقة وتقدمهم للمحاكمة على أساس أنهم يشكلون خطراً على البلاد كما حدث في يناير كانون الثاني عام 1968 عندما تم اتهام 106 شخصا في طرابلس بالقيام بأنشطة تخريبية وأعمال إرهاب ضد الدولة.

قبل انقلاب سبتمبر 1969 ضد النظام الملكي كان ضباط الجيش غير نشطين علناً في السياسة الليبية. وكان يعتقد عموماً أنهم عديمي الخبرة وغير معدين للمغامرة السياسية وبدا قادتهم مخلصين للملك. ولكن عدد الضباط المدربين خارج البلاد كان ينمو وكان سلوكهم وموقفهم عن المستقبل غير أكيد. كانت هناك أيضاً حالات من الشباب النشطين سياسياً الذين انضموا إلى الجيش وهدفهم الوحيد القيام بانقلاب، كما كشف لاحقا. كانت هناك تقارير متفرقة عن وجود توتر في الجيش، لكن، وكما في يونيو عام 1962 عندما تم طرد سبعة من الضباط بمرسوم ملكي في طرابلس بعد التغييرات السابقة التي تمت على منصب رئيس هيئة الأركان. تشكلت القوات المسلحة النظامية ببطء بعد الاستقلال، وفي أواخر عام 1950 لم يتجاوز تعدادها 3,000 رجل، وبحلول عام 1965 كانت قد ارتفعت إلى 6,500. وفرت معاهدة عام 1953 مع بريطانيا تدريباً للجيش من قبل البريطانيين، وفي عام 1957 بدأ برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لوحدات التدريب من الجيش وسلاح الجو، وتولى ضابط عراقي قيادة الجيش حتى عام 1958 عندما أصبح هناك ضابط ليبي برتبة أعلى. قبل إنشاء الجيش النظامي كان لدى ليبيا ميليشيا للشرطة والواجبات الأمنية تم تشكيلها وتدريبها من قبل البريطانيين في برقة وطرابلس. تم إنشاء قوة دفاع برقة قبل قوة دفاع طرابلس وكانت تتألف من أولئك الذين قاتلوا كحلفاء للبريطانيين في الحرب العالمية الثانية ضد الألمان والإيطاليين، وحولهم البريطانيون في نهاية الحرب إلى قوة درك وشرطة ووسعوا عددهم فيما بعد إلى أكثر من 6,000 وأعطوهم المعدات الحديثة والتدريب. وشملت قوات دفاع برقة الجبايات القبلية، وكان ولاؤها للملك بشكل خاص. كانوا أقوى قوة في ليبيا وحصلوا على امتيازات خاصة من الملك إدريس. ظل وجودهم متواصلاً جنباً إلى جنب مع الجيش النظامي وكذلك كان حال قوات شرطة طرابلس. أبقى الملك هذه القوات، ميليشيات برقة وطرابلس، مفصولة من الجيش النظامي وأراد لقوة دفاع برقة أن تظل قوية ولا تتعرض للتأثيرات السياسية وأن تعمل عند الحاجة كمدافع عن النظام الملكي وكقوة موازنة للجيش النظامي.

ازدادت مخصصات الحكومة لميزانية الدفاع بشكل كبير في منتصف عام 1960 وخاصة بعد حرب الأيام الستة من أجل إرضاء الكرامة الوطنية للشعب في جيشه، وربما لإظهار المزيد من الحماس للقضية

العربية. في أبريل 1968 طلبت الحكومة من شركة الطائرات البريطانية شراء نظام رادار صاروخ للدفاع الجوي بنحو مائة وثلاثين مليون ليرة ومعدات ومواد حربية أخرى مثل الدبابات من الحكومة البريطانية. وكان رئيس الوزراء ونيس القذافي فخوراً بأن يعلن بعد أكثر من عام، في أغسطس عام 1969، أن الحكومة قد "وفرت ميزانية كافية لجعل جيشنا يقف مع من يحتلون أفضل الدرجات في العالم في مجال التدريب والمعدات." وجرى التوضيح في وقت بيع الدفاعات الجوية أن ليبيا التي تعاني من نقص في القوى العاملة لتكوين جيش تقليدي، بحاجة إلى نظام دفاع يمكن أن يدار بعدد قليل نسبيا من المتخصصين، ولكن العديد من الليبيين هاجموا البيع وكانوا يعتقدون أن نظام الدفاع الجوي مكلف و يهدف للدفاع عن البلاد ضد مصر أو الجزائر، وفي الوقت نفسه للدفاع عن المصالح النفطية الأمريكية والبريطانية. وكان من بين القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الملكية الطلب العاجل الموجه إلى شركات النفط في ليبيا لزيادة الأسعار المعلنة للنفط. وكانت ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المسألة في سبتمبر 1969 ولكن حدث انقلاب الضباط وتولت الحكومة الثورية القضية في وقت لاحق.

كانت التوترات في ليبيا والضغوط على حكام ليبيا تتعلق أساسا بمسائل القواعد الأجنبية ومشاركة ليبيا في المزيد من العمل المباشر لصالح النضال من أجل فلسطين. بخلاف ذلك، كانت ليبيا في صيف عام 1969 دولة عربية محترمة، وكان ملكها شخصية وطنية عربية مبجلة وصادقة يضمن وجوده الاستقرار الداخلي وتضمن سياسته الخارجية الحكيمة الاستقلال والدعم الخارجي فضلاً عن الرخاء لبلاده. كانت الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وبريطانيا حول القواعد الأجنبية من المقرر أن تنتهي في عام 1971 و 1973 على التوالي. كانت ليبيا تساهم بجزء من دخلها النفطي الكبير في دعم مصر والأردن، الجارين المباشرين والعدوين لإسرائيل، وكانت تبني جيشها وقوتها العسكرية. كانت الحكومات المتعاقبة في ليبيا تحاول تحسين مستوى معيشة الشعب وزيادة الاستفادة من موارد النفط عن طريق الضغط على الشركات الأجنبية لزيادة الأسعار المعلنة للنفط. كانت البلاد تتقدم نتيجة للخطط الخاصة والجهود المكرسة لمختلف جوانب التطور. في عام 1968 تم تعيين محام شاب يدعى عبد الحميد بكش رئيساً للوزراء وشرع في برنامج الإصلاح الاجتماعي التي وجدها الراديكاليون غير كافية.

معارضو النظام الملكي، والراديكاليون وتلامذتهم من العسكريين الطامعين في السلطة كان لا يزال بإمكانهم - لأغراضهم الخاصة - انتقاد واستغلال المشاركة غير المتكافئة لفئات مختلفة من الناس في فوائد الطفرة النفطية وأنشطة التربح لعائلات قبلية قوية مثل أسرة الشاهلي (في منطقة البيضا شرقي بنغازي) ونفوذهم لدى الملك وكان ما زال بإمكانهم الادعاء بأن برنامج التطوير أو الإصلاح لم يكن يتحرك بالقدر الكافي أو بالسرعة الكافية. ولكن هدفهم الأسهل كان قبل كل شيء هو علاقات الملك الودية مع الأمريكيين والبريطانيين، ووجود القواعد الأجنبية التي أساءت إلى سمعة ليبيا مع بعض جيرانها. كان في عقيدة الراديكاليين العرب أن الصداقة مع بعض القوى الغربية مهما كانت دوافعها أو المصالح الوطنية التي قد تخدمها تكون من المحرمات وتتنافى مع السمة الخاصة للقومية العربية. كان سبب هذا الموقف ليس فقط الصراع العربي مع إسرائيل ولكن

أيضاً التزام الراديكاليين العرب بالثورة الاشتراكية وعدائهم للغرب الرأسمالي والإمبريالية وعلاقاتهم الوثيقة مع السوفييت. لم يعد الملك إدريس وحكومته - و كذلك الحكام العرب الآخرين - قادرين على اتخاذ القرارات وإبرام اتفاقات في ضوء المصلحة الوطنية كما يرونها. كان على قراراتهم وعلاقاتهم أن تتوافق مع مثاليات وخطط الراديكاليين والا فإنها ستوصم بالرجعية. وبالتالي، فإن أي قدر من الإصلاح والتقدم تم إحرازه في عهد الملك إدريس لم يكن ليرضي الراديكاليين ; لأن هدفهم كان التغيير الكامل في التوجه والأشخاص الذي من شأنه أن يشمل إزالة الملك نفسه وأعوانه. بطبيعة الحال لم يكن متوقعاً من الملك والحكام والمشرعين المعينين أو المنتخبين قانوناً أن يكفروا عن أخطاء سياساتهم وعن البنية السياسية التي بموجبها كانوا يحكمون من خلال تدمير هذا الهيكل وخلع أنفسهم من المشهد السياسي. كما أنه لم يكن من المؤكد أن ذلك التغيير الجذري مرغوب فيه من قبل الليبيين. مع ذلك، فإن الضباط الشباب قرروا ما هو المرغوب فيه لجميع السكان بفضل وسائل العنف التي يمتلكونها وفرض قرارهم بالقوة على البلاد.

ثالثاً- انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969

الانقلاب العسكري الذي وقع يوم الاثنين 1 سبتمبر 1969 ضد نظام السنوسي الملكي حدث بينما كان الملك إدريس البالغ من العمر 79 عاما يتعافى في بورسا في تركيا من مرض صارعه طويلاً . كان الانقلاب غير متوقع بقدر ما لم تكن هناك أي علامات على نشاط عسكري تآمري ملحوظ في الفترة الأخيرة، ولم يكن هناك تحريض جاد أو سخط ظاهر سوى المرارة العامة التي تلت حرب عام 1967 و الاستياء من الوجود البريطاني و الأمريكي في القواعد العسكرية . في السجون الليبية كان هناك بعض السجناء السياسيين، بمن فيهم أعضاء في حركة القوميين العرب الذين كانوا قد تآمروا ضد النظام الملكي في عام 1967. في نفس السنة التي تلت الحرب العربية الإسرائيلية جرى إضراب نفطي قاده محامي ليبي سوري المولد يدعى محمود المغربي، وأسفر عن اعتقال ومحاكمة العديد من الأشخاص بما في ذلك المغربي نفسه. في الجيش، انخرط عقيد يدعى سعد الدين أبو شويريب تلقى تدريبه العسكري في ساندهيرست والقاهرة في نشاط مضاد للملكية و كان قد تقاعد في عام 1967. قدر لكل من المغربي وأبو شويريب أن يتقلدا مناصب هامة بعد الانقلاب بعد ذلك بعامين. إلا أن الضباط اليساريين الذين قادوا الانقلاب كانوا شبابا يبلغ متوسط أعمارهم سبعة وعشرين عاماً وبرتبة ملازم أو نقيب، وأطلقوا على أنفسهم "الضباط الأحرار الوحدويون" ويقال أن تنظيمهم قد شكل في عام 1966. كانوا قد أعدوا لانقلابهم بمنتهى السرية، ويبدو أنه من التخطيط الممتاز ومن خلال التنظيم الدقيق والتنفيذ الصارم للانقلاب أن الضباط الشباب عديمي الخبرة ربما قد يكونوا تلقوا مشورة خبراء ومساعدة من مصادر خارجية. كان المنفيون الليبيون في مصر المجاورة أيضا على اتصال مع قادة الانقلاب. كان واحداً من هؤلاء المنفيين صالح البويصر، نائب الرئيس السابق لمجلس النواب الليبي الذين اصطدموا مع مستشاري

الملك. كان حجم الجيش الليبي في هذا الوقت بين 6,500 و 8,000 ولكن قيل أن 500 فقط من الضباط والرجال شاركوا في الانقلاب.

في الصباح المبكر في يوم 1 سبتمبر عام 1962 في حوالي الساعة 2 صباحاً تجمعت القوات والدبابات في طرابلس وحاصرت المنشآت العسكرية والمدنية الرئيسية بما في ذلك الجيش والمقرات الأمنية، والقصر الملكي ومحطة الراديو. في نفس الوقت وضع قادة الحكومة بما في ذلك ولي العهد الأمير الحسن الرضا رهن الاعتقال. في الساعة 5 صباحا كان قادة الانقلاب قد سيطروا فعلياً على المدينة، وفرض حظر التجول الصارم جداً لمدة أربع وعشرين ساعة وأغلقت الحدود من ليبيا وموانيها البحرية والجوية. وفقا للنمط العام من الانقلابات العسكرية، صدر بيان عن أعضاء مجلس قيادة الثورة المجهولين بإنشاء الجمهورية العربية الليبية وتبرير نهاية النظام الملكي حتماً بصيغ مبالغ فيها. تم إبلاغ الشعب بأن الثورة قد جاءت "لتنفيذ إرادتكم الحرة، وتحقيق تطلعاتكم الغالية، وللاستجابة الفعلية لنداءاتكم المتكررة بالمطالبة بالتغيير والتطهير". بالتالي، فإن القوات المسلحة، واستجابة لمطالب الشعب المزعومة قامت "بتدمير النظام الرجعي، المتخلف والمنحل الذي أزكمت رائحته النتنة الأنوف..... لقد انهارت التماثيل وتحطمت الصور المحفورة ... واندثر ظلام العصور - من حكم الأتراك إلى طغيان الإيطاليين وعهد الرجعية والرشوة والشفاعة والمحسوبية، والخيانة، والغدر".

كان يبدو أن قادة الانقلاب يزعمون في بياناتهم أن تحركهم لم يجد مقاومة وأن النظام القديم سقط "بضربة واحدة من جيشكم البطل". إلا أن الصرامة التي لم يسبق لها مثيل ومدة حظر التجول، وإغلاق الموانئ لمدة أسبوع وإغلاق المطارات لمدة عشرة أيام طويلة يعني أنه كانت هناك مقاومة أو خوف شديد من المقاومة. تم رفع حظر التجول لمدة ثلاث ساعات فقط في اليوم الثاني ولمدة خمس ساعات - من الظهر وحتى 5 مساءً - في اليوم الرابع. في اليوم الثامن بعد الانقلاب كان لا يزال حظر التجول من الساعة 7:00 مساءً إلى 07:00 صباحاً ، وفي يوم 30 سبتمبر تم التخفيض ليكون من 10:00 مساءً إلى الساعة 05:00 صباحاً. بعد مرور أكثر من شهرين على الانقلاب، في يوم 10 نوفمبر عام 1969 كان لا يزال هناك حظر للتجوال من منتصف الليل حتى الساعة 05:00 صباحا. علاوة على ذلك، كانت هناك تقارير عن إطلاق نار في شوارع طرابلس في أول يومين (الاثنين والثلاثاء) في حين كان الانقلاب العسكري يمضي، وسمع نداء على الراديو لجميع الأطباء والممرضات بالحضور إلى المستشفى المركزي في طرابلس. في برقة في الجزء الشرقي من البلاد كانت هناك مؤشرات قتال. تم نقل الدبابات والجنود إلى بنغازي في شرق البلاد، ولكن مقاومة رجال القبائل التابعين للسنوسي والمنطقة الشرقية بشكل عام لم تكن كما كان متوقعاً . ما كان مثيراً للحيرة بصورة أكثر انهيار قوة دفاع برقة ، والتي كان يعتقد أن تكون مخلصة للملك و كانت أكثر عدداً وأكثر صرامة من الجيش النظامي بأكمله. ادعت القيادة الثورية أن قوة دفاع برقة انخفض ولاؤها التقليدي للملك ووقفت إلى جانب الثورة. كان الضباط الرئيسيون في تلك القوة قد تغير جانبهم أو اقتنعوا بعدم المقاومة ; لأنهم تلقوا وعودا بالترقية أو دفعات نقدية من مدبري الانقلاب. ووفقاً لأحد التقارير فإن الضابط المناوب الذي كان مسؤلاً عن

القوة الضاربة في ليلة الانقلاب "كان مع الثوار وتنحى عن الحراسة". العديد من الضباط ذوي الرتب الأعلى في قوة دفاع برقة أو المتقاعدين وفي الرتب الدنيا قد تم استيعابهم في وقت لاحق في الجيش. قام قادة الانقلاب باعتقال رئيس أركان الجيش النظامي، اللواء حمدين السنوسي ونحو 250 برتبة رائد ومقدم وكولونيل. كما اعتقل أيضا أعضاء مجلس الوزراء السابق وسفراء وأكثر من 200 من كبار رجال الأعمال. وكان ولي العهد الأمير حسن قد اضطر للتخلي عن حقه في عرش ليبيا، وحتى أن يعلن تأييده للثورة.

الاعتقالات السريعة والشاملة التي نفذها الضباط الشباب وإنفاذهم الصارم لحظر التجوال و غيرها من التدابير الصارمة كانت فعالة في شل القوات الملكية الرئيسية التي تمت مباغتتها. لم يستطع الملك نفسه أن يصدق ما حدث و عندما وصل في 3 سبتمبر إلى اليونان قادما من تركيا قال إنه سيعود قريباً إلى طرابلس. ربما كان يتوقع انقلاباً مضاداً من جانب قوات دفاع برقة أو ربما التدخل الأجنبي والدعم. من الواضح أنه بعث مستشاره إلى لندن على الفور بعد الانقلاب و يقال أنه طلب التدخل العسكري البريطاني لإعادته إلى السلطة لكن البريطانيين رفضوا على أساس أن معاهدة عام 1953 تنص على المساعدات ضد العدوان الخارجي وليس الثورة الداخلية. كان لدى البريطانيين حوالي 2,500 من الجنود المدربين تدريبا جيداً في طبرق و أديم ومخزونات من الأسلحة و كان بمقدورهم بنجاح تحدي الجيش الليبي الضعيف، ولكن اختارت بريطانيا مواصلة العلاقات الودية مع ليبيا والتفاهم الذي كان موجوداً في ظل النظام الملكي. إن الاعتراف الدولي السريع بالقيادة الثورية الجديدة ساعد على إثناء المعارضة الليبية الملكية و ترسيخ النظام الجديد. تنازل الملك عن العرش رسمياً وقبل نهاية أكتوبر قرر أن يتقاعد في مصر. أعترفت القوى الغربية - بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا و إيطاليا - بالنظام الجديد في اليوم السادس بعد الانقلاب وكانت الدول العربية والاتحاد السوفيتي قد عبروا بالفعل عن الاعتراف بها. من العوامل الهامة في الموقف الغربي تجاه ليبيا كانت الثروة الليبية في مجال النفط وإنتاج حوالي 85% منه من قبل الشركات الأمريكية، وبيع 92% في المائة منه إلى أوروبا الغربية. في أول إعلان له في الفاتح من سبتمبر أعطى المجلس الثوريتأكيداً بأن عمله غير موجه ضد أي دولة أجنبية أو التزام أجنبي. وفي غيره من التصريحات الصادرة أوضح المجلس أنه لن يقوم بأي محاولة لتأميم صناعة النفط. كان دخل ليبيا من النفط وقتها يقارب مليار دولار، وكان أول الأوامر إلى محطات النفط في الصباح بعد الانقلاب هو "الحفاظ على سير البراميل على الأرصفة البحرية ".

في اليوم الأول للانقلاب، أدلى مجلس قيادة الثورة بتصريح من خمس نقاط حول الهيكل الحكومي والمبادئ التوجيهية لسياسته. قام أولاً- بإلغاء كافة المؤسسات الدستورية للنظام القديم، مثل الوزارات والمجالس التشريعية (مجلس الوزراء والبرلمان) وهدد الساسة القدامى بعمل عنيف إذا حاولوا إظهار العداء ضد الثورة بأي شكل من الأشكال. ثانياً- وضع شؤون الجمهورية العربية الليبية أولاً وأخيرا" ضمن سلطة مجلس قيادة الثورة الذي أصبح السلطة الوحيدة في البلاد. ثالثاً - أعلن إنه مصمم على "بناء ليبيا الثورة، وليبيا الاشتراكية التي

تنطلق من قلب أمتنا. . . وتؤمن بحتمية التطور التاريخي الذي لا رجعة فيه" والذي من شأنه أن يحول ليبيا من بلد متخلف إلى بلد تقدمي. توقع مجلس قيادة الثورة أن ليبيا، باعتبارها دولة تقدمية، ستعارض بشكل طبيعي الاستعمار والعنصرية وستسعى جاهدة لتحرير الشعوب المضطهدة المتضررة من نفس مشاكل التخلف والظلم الاجتماعي. رابعاً - أعلن مجلس قيادة الثورة إيمانه بقضايا وحدة العالم الثالث وجهود هذا العالم لإنهاء التخلف الاجتماعي والاقتصادي. خامساً- أراد مجلس قيادة الثورة طمأنة المجتمع التقليدي في ليبيا عن موقفه تجاه الدين في عالم من الثورة الاشتراكية. أعلن إيمانه بحرمة الأديان وقيمة التعاليم الروحية للقرآن الكريم وكذلك الدعم المتواصل لتلك التعاليم.

خلال الأيام القليلة الأولى بعد الانقلاب في حين تولى مجلس قيادة الثورة المجهول السيطرة الكاملة على الإدارة، يبدو أن الدولة كانت تدار عن طريق الراديو. وقد أبلغت أوامر الإعلان عن عمليات التطهير والتعيينات في مختلف الخدمات الإدارية إلى الأشخاص المعنيين عن طريق مذيع كان يقرأ أسماء أو يعطى تعليمات عبر الراديو، وكان الأشخاص يطيعون دون معرفة مصدر أو سبب فصلهم أو تعيينهم. كانت هذه طريقة الانقلاب التي سماها أحد الكتاب "انقلاب الكتاب المدرسي" .

من بين جميع الضباط الذين شاركوا في الانقلاب أو كانت لهم به صلة، تم ذكر واحد فقط وكان يعتقد لبضعة أيام أنه زعيم الانقلاب ورئيس مجلسه الثوري. كان ذلك هو العقيد سعد الدين أبو شويريب الذي ربما استخدم كرجل مواجهة ; لأنه كان معروفاً أكثر من الآخرين وكان لديه رتبة أعلى - وكان القادة الحقيقيون جميعهم برتبة نقيب وملازم أول، وأوضحت وكالة أنباء الشرق الأوسط في اليوم الثالث للانقلاب أن أبو شويريب كان فقط رئيس الأركان الجديد، وأن الرئيس الحقيقي وأعضاء مجلس قيادة الثورة فضلوا عدم ذكر أسمائهم. سمح لأبو شويريب بالبقاء في منصبه أقل من ثلاثة أشهر، وفي يوم 18 نوفمبر تم تعيينه سفيرا لمصر.

في يوم 8 سبتمبر 1969 قام مجلس قيادة الثورة بتعيين مجلس للوزراء كان من المتوقع أن يعمل تحت إشرافه. كان جميع أعضاء الحكومة جدد، وباستثناء العقيدين الذين توليا أهم حقيبتين وهما الدفاع والداخلية، فإن مجلس الوزراء كان مدنياً . وكان رئيس الوزراء هو محمود المغربي، المحامي المولود في سوريا والذي اعتقل وحوكم في ظل النظام الملكي لقيادته إضرابا لعمال النفط بعد حرب عام 1967. كان العقيدان آدم هواز في الدفاع وأحمد موسى في الداخلية، اللذان تمت ترقيتهما حديثاً ، هما الضابطان الوحيدان إضافة إلى أبو شويريب، الذين كانت رتبهم أعلى من ملازم أول في الحركة الثورية لكنهم لم يكونوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة. كان كلاهما من برقة وربما تم تعيينهما في المنصبين الرئيسيين نظراً للأهمية المتعلقة بنفوذهما في المنطقة التي كانت موالية للملك إدريس.

قبل منتصف شهر سبتمبر تم الكشف عن هوية الضابط الذي قاد الانقلاب العسكري وأصبح رئيس مجلس قيادة الثورة. كشف العقيد معمر القذافي نفسه كزعيم وقائد عام للقوات المسلحة عندما أعرب عن شكره

للقوات المسلحة الليبية لدعمه في الانقلاب. كان برتبة ملازم أول في السابعة والعشرين من عمره عندما قاد الانقلاب في اليوم الأول من شهر سبتمبر، وفي مقابلة مع صحيفة فيجارو ذكر أن والداه لا يزالا يعيشان في خيمة في منطقة سرت وأن أهالي بعض زملائه يعيشون في أكواخ. كان يحاول أن يشرح لماذا شمل مجلس قيادة الثورة ضباط فقط وليس به مدنيين. كان السبب هو أن "الضباط لديهم حقاً ضمير لتمثيل مطالب الشعب أفضل من أي شخص آخر " بسبب أصولهم المتواضعة. قيل أن القذافي التحق بالكلية الحربية عام 1963، بعد تخرجه من الجامعة الليبية، بهدف الإعداد والمشاركة في انقلاب عسكري ضد النظام القديم. تخرج كضابط في عام 1965 وبعد أربع سنوات نفذ الانقلاب. كان القذافي، مثل غيره من قادة الانقلابات العسكرية، يصر في خطاباته فيما بعد، ولكن من دون سبب وجيه، أن الثورة كانت ثورة شعبية وأن "ما حدث في الفاتح من سبتمبر هو أبعد ما يكون عن انقلاب عسكري. "وكان تفسيره أن الشعب هو المعلم والرائد الذي ألهم القوات المسلحة وأن هذه القوات جزء لا يتجزأ من الشعب وهي ليست سوى طلائعه.

أعلن "الضباط الأحرار المتحدون" الذين قاموا بالانقلاب في أول بيان لهم أن ثورتهم مكرسة لمبادئ "الحرية والاشتراكية والوحدة". وبما أن هذه المبادئ هي نفسها التي يحملها شعار حزب البعث "وحدة وطنية وحرية واشتراكية "- ولكن رتبت بشكل مختلف – ساد الافتراض بأن قادة الانقلاب أعضاء في حزب البعث. لكن الافتراض لم يكن صحيحاً بالضرورة لأن العناصر الثلاثة لشعار البعث أصبحت رمزا لمختلف الحركات الثورية العربية بغض النظر عن الانتماء، وعلى حد قول أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، هذه المبادئ "لا يتم استيرادها وليست مستوحاة من مجموعة محددة." علاوة على ذلك، يبدو أنه من بين الجماعات السياسية السرية التي كانت في ليبيا، لم يكن البعث قوياً بمستوى حركة القوميين العرب التي كانت تميل إلى عبد الناصر.

رابعاً- الخصائص والنتائج الأولى للنظام العسكري الجديد

رسم قادة الانقلاب صورة مظلمة لا تصدق للنظام الملكي في عهد الملك إدريس، كما استخدم العقيد القذافي الصيغ القديمة عندما تحدث في يوم 22 سبتمبر عن الحكام السابقين بأنهم "أعداء الشعب". ووصف أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في 4 نوفمبر 1969 الحكم السابق للثورة بأنه "فاسد، ورجعي، ومتخلف، وعملياً رهن إشارة وطوع القوات البريطانية والأمريكية الأجنبية."وقيل أيضاً أن ليبيا "معزولة عن القضايا الحاسمة للأمة العربية." وكدليل على ذلك، استشهد عضو مجلس قيادة الثورة بفشل ليبيا في اتخاذ أي إجراء إيجابي أو المشاركة بفعالية عندما وقعت "النكسة" عام 1967. ولإضفاء الشرعية على انقلابهم كان على الضباط الليبيين، أن يثبتوا أنهم ينتهجون سياسة داخلية وخارجية مختلفة تصب في أفضل المصالح لليبيا وشعبها وكذلك الأمة العربية. يمكن ذكر الخصائص التالية عن الحكم العسكري في وصف محاولة النظام الجمهوري الثوري الوصول إلى أهدافه وتوطيد قوته وكسب تأييد الشعب.

كلت السمة الأولى والأكثر وضوحاً للحكومة العسكرية الليبية الجديدة هي مشاركتها المتزايدة في الشؤون العربية وفي المحادثات بشأن الوحدة العربية، واستعدادها لدعم القضية الفلسطينية. وتحدث قادة مجلس قيادة الثورة ضد التفكير الضيق وفشله في حماية فلسطين أو توفير حل إيجابي لمشكلة الأمة العربية. وأصبحت وزارة الشؤون الخارجية تسمى الآن "وزارة الوحدة والشؤون الخارجية"، أما وزير الدفاع، العقيد الهواز، فقد أعلن في منتصف نوفمبر عام 1969 في القاهرة أن الجيوش العربية يجب أن تكون موحدة، وفي معرض حديثه عن إلغاء طلبية بمبلغ 312,000,000 دولار أمريكي من بريطانيا لنظام الدفاع الجوي، قال إن الطلبية كان المقصود منها الدفاع ضد تهديد محتمل من مصر، في حين أن ليبيا تريد الآن أن تستخدم المال لبناء قواتها المسلحة استعدادا لـ "معركة تقرير المصير" (مع إسرائيل). في منتصف أكتوبر أعلن العقيد القذافي بالفعل أن نظامه لا يفكر في بناء قوات مسلحة إقليمية حديثة لليبيا وحدها. فالقوات المسلحة، كما قال، يجري بناؤها "على أساس الوحدة والتكامل مع بقية جيوش الأمة العربية، وخاصة تلك المحررة." وتوجه القادة العسكريون الليبيون إلى القاهرة للحصول على الدعم والإلهام لسياستهم العربية، فبدأوا بالسعي لصداقة مقربة مع عبد الناصر من أجل الدفاع عن ثورتهم وبعد ذلك بدأ الحديث عن الاتحاد. في يوم 25 ديسمبر 1969 عاد العقيد القذافي من مؤتمر القمة العربية في الرباط بصحبة الرئيس جمال عبد الناصر والعقيد النميري زعيم السودان، وبعد يومين من المحادثات في طرابلس، وقع زعماء الدول العربية الأفارقة الثلاث اتفاق لتنسيق أنشطتهم العسكرية، والاقتصادية والثقافية وعقدت اجتماعات دورية للعمل على تفاصيل التنسيق والتعاون. وعقدت اجتماعات في أبريل 1970 وتم توقيع اتفاقيات في طرابلس للشؤون التعليمية والثقافية، وفي الخرطوم للتنسيق الزراعي، وفي القاهرة للنقل والتجارة والصناعة. وحضر الاجتماع ممثلو كل وزراء الإدارات المعنية في البلدان الثلاثة. تم مكافأة أصغر الثورات العربية عملاً - ثورتي السودان وليبيا باتفاق ديسمبر ; لأن عبد الناصر كان يساعد بذلك في التأسيس لاعتمادهما. كان الضباط الليبيون راضين بشكل خاص لأن ناصر منحهم الدعم والاعتماد الذي كانوا يحتاجونه. أما عبد الناصر فقد غمره بطبيعة الحال نوع من الارتياح من المسيرات الحاشدة والهتافات الحماسية التي رافقت زيارته لطرابلس والخرطوم وبالاعتراف المستمر بقيادته وقيادة مصر في مختلف المحطات العربية. وأعرب عن أمله أيضاً في أن توضع الثروة النفطية الهائلة في ليبيا في خدمة المعسكر العربي المناضل. بعد ثلاثة أيام من الاتفاق الثلاثي في طرابلس، أعلنت شركة الطائرات البريطانية في 29 ديسمبر 1969 عن إلغاء عقدها الذي أبرمته مع ليبيا لتزويد نظام للدفاع الجوي. وكانت الحكومة الثورية غير راضية عن هذا العقد الذي ورثته من النظام القديم، لكنها عبرت عن رغبتها في الحفاظ على طلبية 200 دبابة بريطانية. في الوقت نفسه، فإن القادة الليبيون الجدد قد ربطوا أنفسهم بشكل وثيق - ولكن في الغالب عن طريق الفم - مع الحرب العربية الإسرائيلية وبدعم حركة المقاومة الفلسطينية التي تبرعوا لها بربع مليون دولار في نهاية عام 1969. وعندما وصلوا إلى اتفاق مع فرنسا لشراء مائة طائرة ميراج يوم 21 يناير 1970، استنتج بعض المراقبين تبعاً لذلك أن ميزان الأمن والسلم في الشرق الأوسط سوف يختل على

أساس أن الطائرات ستستخدم من قبل النظام الليبي الجديد ، أو ربما عن طريق مصر، ضد إسرائيل. هوجمت حكومة الرئيس بومبيدو في فرنسا من قبل القوى الموالية للصهيونية، في حين أوضحت الحكومة الفرنسية أن الطائرات من المقرر تسليمها في الأعوام 1972-1973 وأن الأمر سيستغرق عدة سنوات قبل أن يكون الليبيون قادرين على صيانتها واستخدامها. كما بينت فرنسا بوضوح أنه من مصلحتها أن تشتري ليبيا الأسلحة منها وليس من الاتحاد السوفيتي. أضافت صفقة الميراج الليبية بطبيعة الحال إلى فرنسا شعبية بين العرب وهيبة للقذافي ورفاقه الذين أثبتوا لأنفسهم ولشعبهم أنهم يستطيعون اتخاذ قرار مستقل دون الاستماع إلى النصيحة البريطانية أو الأمريكية.

كانت السمة الثانية الهامة للحكم العسكري الجديد هو تغيير توجهه من الموالاة للغرب إلى نظام عدم الانحياز، وتصفية القواعد البريطانية والأمريكية من أجل تعزيز سيادة ليبيا، وإزالة جميع جوانب التأثير الأجنبي وإرضاء الكرامة الوطنية للشعب. تم توظيف قضية القواعد الأجنبية في البداية كمبرر لانقلاب الضباط، واستخدمت في وقت لاحق لتوطيد حكم القادة الثوريين الذي لم يكن ثابت الأركان، ولمساعدتهم على تسجيل انتصار وطني مفيد وسهل. وكان مجلس قيادة الثورة الليبية قد طلب بالفعل في اليوم الثالث بعد الانقلاب من القادة الأمريكيين والبريطانيين في القواعد وقف أنشطة التدريب على القتال. وصرح القادة الليبيون في المؤتمرات الصحفية والخطب بأن الاتفاقات المتعلقة بالقواعد سوف لن يتم تجديدها وأن البلاد لن تقبل "لا قواعد ولا أجانب ولا مستعمرين ولا دخلاء. ومع ذلك، لم يقدموا خلال شهرين بعد الانقلاب أي طلب رسمي للانسحاب من القواعد قبل الوقت الذي حددته الاتفاقيات. فقد كانوا على الأرجح يدرسون ردود الفعل المحتملة من القوى الأجنبية المعنية وتلقي المشورة من المصريين الأكثر خبرة بينما كان تعزيز سلطتهميمضي قدماً . في يوم 29 أكتوبر تشرين الأول طلبت الحكومة الليبية رسمياً انسحاب القوات البريطانية وتصفية القواعد البريطانية "بكل السرعة الواجبة". وفي اليوم التالي قدم نفس الطلب فيما يتعلق قاعدة سلاح الجو الأميركي يلوس. ثم بدأ رئيس مجلس قيادة الثورة العقيد القذافي جولة في المدن الليبية الرئيسية بما في ذلك طبرق وطرابلس حيث خاطب المسيرات الحاشدة وضغط من أجل رد ايجابي على عملية الإجلاء. وأشار إلى أن الاستعمار خلق ودعم عروش الحكام والرجعية، وأكد أن الشعب الليبي لم يكن راضياً بالعيش في ظل القواعد الأجنبية. وحذر من أن أي حل وسط أو تأجيل لن يكون مقبولاً ، وأن الناس على استعداد للاستشهاد في سبيل تحرير أراضيهم.

لم تكن الضغوط الليبية لإجلاء القواعد مدفوعة ببساطة باعتبارات الكرامة الوطنية و فكرة أن الاستقلال سيكون ناقصاً طالما ظلت القواعد الأجنبية دون أن يتم التخلص منها. يبدو أن العقيد القذافي وقادة ليبيون آخرون تحدثوا بحماس عن الإجلاء ; لأنهم كانوا يخشون من أن القوات الأنجلو أمريكية في القواعد قد تنقلب عاجلاً أو آجلاً ضدهم و ضد ثورتهم على أساس أن هذه القوات كانت هناك لحماية النظام الملكي. لاحظ المراقبون، على سبيل المثال، أن الضباط الليبيين والمواقع العسكرية الليبية كانوا يصابون بالهلع بسهولة من أي

حركة غير عادية مثل تسليم إضافي لمواد بقالة في مطار قاعدة ويلوس الجوية، أو أي إشاعة عن طبرق. كانت الشرطة العسكرية الليبية وضباط الجمارك يحرسون البوابات في مطار ويلوس ويقررون من وماذا يدخل ويخرج. علاوة على ذلك، كانت القوات البريطانية في برقة في جزء حساس من ليبيا يمكن أن يصبح مصدر معارضة للثورة. حتى ذلك الوقت، لا البريطانيين ولا الأمريكيين لم يعارضوا الثورة، و قبل نهاية ديسمبر 1969 وافق كلاهما على الانسحاب من قواعدهم بعد مفاوضات واتفاقات مع الحكومة الليبية. بدأ الانسحاب البريطاني من طبرق وآدم يوم 15 ديسمبر وانتهى في الموعد المحدد في نهاية مارس 1970. وافق الأمريكان على الانسحاب بحلول نهاية يونيو عام 1970، وأكملوا إجلاءهم في يوم 11 يونيو قبل تسعة عشر يوما من الجدول الزمني. الإجلاء من ويلوس، كما هو الحال في طبرق و آدم، تم إكماله بطريقة منظمة وكريمة. بمناسبة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي الليبية، فتحت الحكومة عشرة أيام من الاحتفالات بعرض عسكري في قاعدة ويلوس دعي إليه رؤساء الدول العربية. وحضر الاحتفالات في يوم 20 حزيران يونيو وبعد ذلك رؤساء مصر واليمن وسوريا، ولبنان والعراق وملك الأردن وستة مبعوثين شخصيين من الملوك والرؤساء العرب الآخرين. تحول الاحتفال إلى اجتماع عربي تم التحدث فيه عن النزاع العربي الإسرائيلي من الجوانب الدبلوماسية والعسكرية، وتم رسم خطة مشتركة من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة في يونيو 1967. تم تغيير اسم قاعدة يلوس إلى قاعدة عقبة بن نافع تيمنا بالقائد المسلم الذي غزا جزءاً من شمال أفريقيا في القرن السابع الميلادي.

وذكر محللون عدة أسباب للقرار الأمريكي بقبول تصفية قاعدة يلوس الجوية. ربما كان واحداً من أهمها هو الاعتراف بحقيقة أن استعادة السيطرة على القاعدة ورؤية نهاية النفوذ الأجنبي كان بالنسبة لليبيين مصدر فخر واعتزاز وطني قوي. في وقت لاحق شبه ضابط ليبي قاعدة يلوس بالخنجر المسموم في ظهر العرب. علاوة على ذلك، رأى الدبلوماسيون الأميركيون أن عقد الإيجار كان من المقرر أن ينتهي على أي حال في عام 1971، وأن تدريب سلاح الجو الذي تم القيام به في قاعدة يلوس يمكن القيام به في أي مكان آخر، وأن القاعدة يمكن أن تسلم دون خسارة كبيرة ولكن مع كسب محتمل هائل يشمل إنشاء علاقة عمل جيدة وتفاهم مع الحكام الجدد.

بينما استندت السياسة الرسمية للنظام الجديد على عدم الانحياز، أدلى القادة الثوريون بكل وضوح أن علاقاته مع الدول الأخرى ستكون على أساس موقف هذه الدول من قضية فلسطين. وهذا هو السبب الذي جعلهم يعلنون الاتحاد السوفيتي "من بين أفضل أصدقاء العرب" ووصفوا مساعداته للدول العربية وخاصة لمصر بأنها "بمثابة مساعدة للثورة الليبية." وهذا هو أيضا السبب في أنهم اعتبروا فرنسا دولة صديقة، ولكن من ناحية أخرى حذروا من تدهور العلاقات الأمريكية الليبية، ودعوا إلى موقف عربي موحد ضد سلوك الولايات المتحدة تجاه فلسطين. كما التزم النظام الليبي بدعم قضايا التحرر، وفي خطابه النضالي العاطفي أكد العقيد القذافي أن "حرية العرب في ليبيا غير مكتملة ما لم يتحرر كل العرب في كل مكان في الوطن العربي

الكبير." كذلك أعربت ليبيا عن اهتمامها بجهود الأنظمة الثورية العربية في مكافحة نشاط الثورة المضادة كما فعلت عندما أرسلت نائب رئيس وزرائها لمرافقة أنور السادات، نائب الرئيس المصري، إلى الخرطوم للوقوف على حجم محاولة أنصار المهدي التعدي على نظام النميري في نهاية مارس 1970 وأعلنت استعداد ليبيا لمساعدة الثورة السودانية ضد أعدائها.

كانت السمة البارزة الثالثة للنظام العسكري هي اعتماد الاشتراكية وبسط سيطرة الدولة على مختلف المؤسسات والأنشطة في البلاد بمساعدة من الخبراء الفنيين والتقنيين المصريين. استعار الزعماء الليبيون من الحركات الثورية المصرية وغيرها الشعارات وبعض النظريات التي أعلنت حتمية الثورة، وتحقيق "مجتمع المساواة والعدالة" (في مصر كانت الصيغة "الكفاية والعدالة") من خلال الاشتراكية، وتحالف "قوى الشعب العاملة - العمال والفلاحين والرأسماليين غير الاستغلاليين والمثقفين والجنود" - لبناء الاشتراكية، وفكرة أن الاشتراكية ضرورة اقتصادية من أجل تحرير الفرد من الفقر والتخلف، وفكرة أن رأس المال والدخل غير المحدود من الملكية الفردية هي أدوات للهيمنة والاضطهاد. أصر قادةليبيا أيضاً ، مثلما فعلت الثورة المصرية، على أن " اشتراكيتنا هي اشتراكية الإسلام"، و كرروا نفس المغالطات التي صورت الإسلام كدين اشتراكي، وإعطاء الصدقات (الزكاة) في الإسلام بوصفه وسيلة إزالة الفوارق بين الطبقات. بعد أسبوعين من الانقلاب أعطى المغربي، رئيس الوزراء، ضمانات "إننا لن نقلد أي نظام أجنبي، وأن التأميم لا علاقة له بنا لأن لدينا الكثير من الأراضي والقليل من المزارعين"، وقال أيضا إنه لن تكون هناك أي تغييرات هائلة في سياسة ليبيا النفطية. وأكد وزراء النفط و الخارجية على حد سواء أن " ليبيا لا تنوي تأميم صناعة النفط في الوقت الحاضر" ومع ذلك، أشار وزير البترول أن سعر 2,21 دولار للبرميل المعلن عنه ليس‌سعرا عادلاً ، وتحدث عن الحاجة إلى تحكم أكثر فعالية في شركات النفط من أجل ضمان أولوية العمالة لليبيين، ثم العرب، ومن ثم للآخرين على أساس مؤهلاتهم. وقد لاحظ المراقبون أنه على الرغم من هذه التأكيدات فإن شبح التأميم مستقبلاً منع شركات النفط والشركات التجارية الأخرى من القيام باستثمارات رأس مال جديد في ليبيا منذ الانقلاب العسكري، وأخذ التنقيب عن النفط في التوقف. ولكن في نهاية عام 1969 واصلت ثمانية وثلاثين شركة نفط، ومعظمها أمريكية، ضخ ما يقدر بنحو 3,7 مليون برميل يوميا واحتلت ليبيا المرتبة الثالثة (بعد فنزويلا وإيران) بين البلدان المصدرة للنفط. تضاعفت الصادرات الليبية بعد إغلاق قناة السويس في يونيو 1967 لأن النفط الليبي عالي الدرجة يقع على مسافة أقرب إلى أوروبا من نفط شبه الجزيرة العربية.

في اعتمادهم على النظام الاشتراكي، كان القادة الثوريون يهدفون إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الشعب من اقتسام ثروة البلاد وهدم الفوارق بين الأغنياء والفقراء. أرادوا أيضاً أن يكرسوا جزءاً كبيراً من دخل النفط لإنشاء قطاع عام في الاقتصاد لتعزيز مشاريع التنمية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي. إلا أن ما فعلوه في الواقع كان لجلب برنامج التنمية الوطنية القائم بالفعل إلى طريق مسدود، ووقف الأنشطة التجارية الخاصة. هذا الإجراء والركود الاقتصادي وزيادة البطالة التي تلت يمكن تفسيرها من خلال عدة عوامل. أولاً- قام العسكريون بفصل مئات المسئولين الحكوميين، واعتقلوا بعضهم وهددوا بتقديمهم وقادة

النظام السابق للمحاكمة بتهمة الخيانة والفساد. وألقي القبض على بعض رجال الأعمال، والبعض الآخر جمدت حساباتهم وحظرت عملياتهم المصرفية. نتيجة لذلك أصبح النشاط التجاري مشلولا تقريبا. كان العسكريون بحاجة إلى وقت لتدقيق العقود والسجلات للحصول على أدلة لتبديد الأموال أو الكسب غير المشروع. ثانياً- كان الضباط الصغار عديمي الخبرة وغير مجهزين للتعامل مع الاقتصاد الوطني المعقد. بالإضافة إلى ذلك، لم يكونوا يثقون بمساعديهم وكانوا خائفين من تفويض المسؤولية. بينما لم يكن أحد يعرف ماذا كان يحدث للأموال التي تنهمر دون انقطاع من إتاوات النفط. ثالثاً- كان قادة النظام الجديد تحت انطباع أن "الأجنبي كان السيد" في ليبيا، وكانوا يعتقدون أن الأجانب غير المؤهلين كانوا يوظفون من قبل الحكومة السابقة كخبراء في أبسط الوظائف. في ظل استيائهم وشكهم في المقيمين الأجانب طلبوا من بعضهم مغادرة البلاد مباشرة بعد الانقلاب، كما فصلوا أو حققوا مع آخرين عديدين من أجل إنهاء خدماتهم. كما بدأ الأجانب الذين تم إنذارهم يغادرون طوعاً حيث أصبحت ليبيا تدريجياً دولة بوليسية وتم إنشاء قسم شرطة سرية جديدة للتحقيق في أنشطتهم. أما العدد القليل من اليهود الذين كانوا يعيشون في البلاد فقد غادروا مباشرة بعد الانقلاب. كان الايطاليون أكبر جالية أجنبية إذ بلغ عددهم حوالي 35,000 شخصاً. كانوا يوفرون معظم الخدمات التقنية والمهنية ويسيطرون على جزء كبير من التجارة. أجبر العديد منهم لترك عملهم واضطروا إلى مغادرة ليبيا والتخلي عن ممتلكاتهم، ولكن خروجهم أضر بالاقتصاد. على سبيل المثال، عندما صدرت الأوامر من قبل الحكومة للعمال المهرة الايطاليين لترك وظائف البناء، كان العمال الليبيون غير المهرة الذين تم توظفيهم في المواقع قد تم الدفع بهم للبطالة. بالتالي، أدت قلة خبرة العسكر الحاكمين، والشك والاستياء من الأجانب والمسئولين المحليين السابقين إلى تباطؤ الاقتصاد. فأصبحت مواقع التنمية مهجورة، وتوقف بناء العيادات الطبية والمدارس والطرق الجديدة وانخفضت الواردات، وأصبح عمال الموانئ وعمال آخرين مصابون بالخمول وارتفع معدل البطالة إلى 12 في المائة من القوى العاملة.

جلب النظام الاشتراكي معه تأميماً قليلاً نسبياً لأنه لم يكن هناك الكثير لتأميمه. وكانت المشاريع المهمة هي مشاريع الدولة منذ عهد النظام الملكي، وكانت الشركات التجارية الكبرى أعمالاً للدولة. بالتالي تم توجيه التأميم إلى المؤسسات الأجنبية والبنوك على وجه الخصوص. ففي يوم 14 نوفمبر 1969 أممت الحكومة الليبية جميع البنوك الأجنبية وأعطتها أسماء جديدة. كان بنك باركليز مع فروعه التسعة عشر، و بانكو دي روما، و بانكو دي نابولي، والبنك العربي هي الأكثر أهمية. تم الاستيلاء على بعض الشركات الأجنبية والمحلية الصغيرة الخاصة مثل المستشفى الليبي الخاص في طرابلس، واثنين من المدارس الكاثوليكية الإيطالية، ومستشفى السبتيين الأمريكي في بنغازي. كان يجب إعادة تنظيم النقابات العمالية والاتحادات الطلابية وإخضاعها لسيطرة الدولة، وأوضح القذافي أنه لا ينبغي أن يسيطر عليها "الطفيليون وأولئك الذين يحبون السلطة"، وأنها يجب أن تمثل حقاً مجموعاتهم مع الروح الثورية. كما تحدث عن منظمة شعبية ستنشأ في وقت لاحق، وأنها سوف تحتضن وتجمع كل "قوى الشعب العاملة"، وأن تكوين النقابات التي تمثل الطلاب والمعلمين

وجماعات والعمال سيكون ضمن إطار تلك المنظمة الشعبية. لم يكن القادة الجدد على الرغم من ذلك في عجلة من أمرهم لتكوين المنظمة الشعبية أو تشكيل مختلف النقابات، ولم يكونوا يرغبون في إعادة الحياة البرلمانية إلى ليبيا إلا "من خلال اختيار ممثلي الشعب الحقيقيين"، وعلى أساس الفهم بأن "من يشارك في أنشطة حزبية يرتكب خيانة." كانت الصحافة تراقب بدقة وأغلقت خمس صحف بمرسوم بعد الانقلاب. في يوم 15 أكتوبر 1969 أصدر مجلس قيادة الثورة صحيفة يومية رسمية تسمى (الثورة).

اعتمد النظام الجمهوري الجديد بشكل خاص على مصر لتنظيم خدماته المختلفة وفي استبدال الفنيين والمستشارين الأوروبيين، على الرغم من أنه وظف أيضاً عرباً آخرين. كان كثير من المصريين الذين عملوا في ظل النظام الملكي قد غادروا، والذين جاؤوا بعد الانقلاب كانوا أكثر عددا وكانت وظائفهم أكثر تنوعا. بالإضافة إلى المئات من الأطباء والممرضين المصريين الذين جاءوا للعمل في المستشفيات الليبية، فقد تم توظيف الخبراء المصريين في مجال الصناعة واستصلاح الأراضي، وجاء البعض الآخر من الخبراء الماليين لتشغيل البنوك الأجنبية التي أممتها ليبيا. أصبح رئيس المحكمة العليا الليبيةمصرياً ، في حين ذهب أكثر الليبيين للدراسة في الجامعات المصرية وبالأكاديمية العسكرية وكلية الشرطة المصرية. كان النفوذ المصري والتعاون المتناميين ملحوظين بشكل خاص في وجود رجال المخابرات المصرية ورجال الشرطة في الدوريات الأمنية في المدن الليبية، وحتى في القوات المصرية المتمركزة خارج طرابلس وبنغازي لمساعدة ليبيا للاحتراس من النشاط المعادي للثورة. وقد بلغ عدد الفنيين المصريين والمهنيين مع أسرهم حوالي أربعة آلاف شخص بالإضافة إلى نحو ألفي جندي (2-4 كتائب من القوات المصرية) في الخدمة في البلاد. بعض الليبيين أبدوا استياءهم بوضوح من وصول المصريين وعندما بدءوا التحرك إلى داخل البلاد، وضعت ملصقات تعلن بسخرية "مرحبا بالفاتحين" على الجدران في طرابلس ولكن الجنود الليبيين مزقوها.

السمة الرابعة للنظام العسكري الليبي كانت نتيجة طبيعية للسمتين الأوليين وترتبط بما تم ذكره فقط على الموقف من المقيمين الأجانب. تلك السمة هي التأكيد على الهوية العربية لليبيا والاستخدام الحصري للغة العربية في مختلف جوانب الحياة العامة. كان استبدال الأجانب بالليبيين وغيرهم من العرب في الوظائف الحكومية وتشجيع المقيمين الأجانب لمغادرة البلاد تعبيراً عن التعريب الديموغرافي والإداري. تم في نفس الوقت وقف تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية لأنه، وفقا لرئيس مجلس الوزراء، المغربي، أن ذلك يتم على حساب اللغة العربية، ولكن تم الاستمرار بها في مستويات ما بعد الابتدائي. أما الرد على الذين طالبوا بدراسة اللغة الإنجليزية في وقت مبكر لأنها تناسب التقدم التكنولوجي، قال رئيس الوزراء أن الصين أنتجت أسلحة نووية بلغة واحدة فقط. في يوم 19 سبتمبر 1969 أصدر النظام الثوري مرسوماً بأن جميع العلامات واللافتات وتذاكر السفر والطوابع والبطاقات والتوجيهات في الشوارع والإعلانات يجب أن تكون باللغة العربية فقط. أما العلامات التي تمت كتابتها باللغة الإنجليزية أو الإيطالية بما في ذلك أسماء البنوك والفنادق أو علامات وقوف السيارات في الشوارع أو علامة "قف"، والتوجيهات في مكاتب البريد وعلامات "صعود" و

"هبوط" في المصاعد وعلامات "ادفع" و "اسحب" على الأبواب إما مزقت أو طليت أو خدشت أو تم تغطيتها بواسطة شريط مما تسبب في إزعاج وإرباك للأجانب من المقيمين والعمال والسياح. قوائم الطعام في المطاعم كان يجب أن تكون مكتوبة باللغة العربية فقط، وكان النوادل وكتبة الفنادق يترددون في التحدث بلغة أجنبية خاصة عندما يكون هناك آخرون حولهم. أما للذين كانوا يعتقدون أن هذا إجحاف في حق الأجانب كان الجواب هو "ليست هناك علامات مكتوبة باللغة العربية لأجلنا في مدينة نيويورك".أراد النظام الجديد أيضا أن يشدد على صرامته وولائه لتعاليم الإسلام من خلال حظر المشروبات الكحولية وإغلاق كازينوهات القمار. تم في وقت لاحق استثناء لعمال النفط الأجانب غير المسلمين في تناول الخمور.

محاولة تعريب ليبيا بموجب مرسوم من خلال الاستخدام الحصري للغة العربية تم في بعض الأحيان بدرجة مثيرة للسخرية وعبثية. وغالبا ما اتبع الإجراء نفسه بما فيه من مبالغات و سخافات مؤقتا من قبل البلدان المستقلة حديثاً بفحوى تأكيد الذات وللشعور بإشباع الرغبة القومية بعد فترة طويلة من الحكم الاستعماري. ولكن في ليبيا التي كانت مستقلة منذ ثمانية عشر عاماً، على الرغم من وجود القواعد الأجنبية، كان الإجراء أداة شوفينية وديماغوجية من جانب الضباط الشباب للمزايدة على النظام السابق في التفاني القومي والديني والعزف على مشاعر الجماهير وكسب ثقتهم ودعمهم. كانت هذه الإجراءات عادة ضارة على المدى الطويل لأنها نقلت للجماهير شعوراً سطحياً وزائفاً بالقومية. فالحكام السابقين في ظل الأنظمة العربية القديمة لم يكونوا أقل قومية ولا أقل إسلاماً من القادة الجدد، لكنهم كانوا أكثر نضجاً ، وأكثر ثقة بهويتهم الوطنية، وبالتالي أكثر تسامحاً وتحرراً، فلم يصدروا أي مراسيم بأن تكون اللافتات باللغة العربية ولم يحظروا تناول الخمور. لقد جاءوا إلى السلطة عن طريق انتخابات وطنية وليس عن طريق القوة العسكرية، وبالتالي لم يكونوا بحاجة للشوفينية أو معاداة الأجانب لإقناع الناس بالقومية الحقيقية.

السمة الخامسة والأخيرة للنظام الليبي الجديد هي أنه كانت له خصوماته الداخلية التي تلتها محاولة الضباط المعارضين له القيام بانقلاب عسكري جديد، تماماً كما كان حال الأنظمة العسكرية الثورية الأخرى. تركز الجدل داخل الدوائر الحاكمة في البداية حول درجة سيطرة الوزراء المدنيين لأن الضباط الشبان في مجلس قيادة الثورة لم يعرفوا كيفية تفويض السلطة. واشتكى الأعضاء المدنيون في مجلس الوزراء من أنهم يعاملون مثل الكتبة و أراد بعضهم الاستقالة قبل نهاية الشهر الأول بعد الانقلاب، وأول حكومة مدنية إلى حد كبير برئاسة المغربي استمرت أربعة أشهر ونصف حتى 16 يناير 1970 عندما أصبح العقيد القذافي رئيساً جديداً للوزراء بالإضافة إلى رئاسته لمجلس الثورة. جدل آخر خلق الانقسام والخلاف بين القادة الثوريين تركز حول مسألة توجيه السياسة الليبية ومدى تورط ليبيا في المشاكل العربية والسياسات المؤيدة لمصر. كان من الواضح أن بعض الضباط مثل العقيد آدم هواز والعقيد موسى أحمد وزيرا الدفاع والداخلية، يفضلان التركيز أكثر على المصالح الليبية والارتباط أو الاعتماد بصورة أقل على مصر. كانا الضابطان الوحيدان فقط برتبة أعلى من ملازم أول بين أولئك الذين شاركوا بنشاط في الانقلاب ولم يكونوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة. كان كلاهما من برقة التي كانت تعرف بولائها للنظام القديم ولم تعد هناك حاجة لتأثيرهما في المنطقة بعد

نجاح الانقلاب. كانا يكرهان بشكل طبيعي دور التفوق في صنع السياسة الذي يلعبه مجلس قيادة الثورة والملازم أول سابقا (العقيد الآن) القذافي الذي سيطر عليه والذي كان يفضل التعاون الكامل مع مصر. من ناحية أخرى كان القذافي يكره دور إثبات الشخصية من قبل وزير الدفاع الهواز وإعلانه عن عقد الدفاع الجوي المبرم مع بريطانيا خلال زيارته إلى القاهرة في نوفمبر 1969. من الواضح أن الاحتكاك والخلاف بين الضباط أدى إلى الإعداد لانقلاب ضد مجلس قيادة الثورة والحكومة التي يهيمن عليها القذافي.

في يوم 10 ديسمبر 1969، بعد أكثر من ثلاثة أشهر بقليل من الانقلاب الليبي أفيد بأن ثلاثين ضابطاً، بما في ذلك العقيد الهواز والعقيد أحمد، قد تم القبض عليهم بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم و كان يفترض أن تنفذ المؤامرة في يوم 7 ديسمبر.كما أفيد أيضا بأن العقيد هواز كان يتلقى العلاج الطبي نتيجة محاولته الانتحار بعد اعتقاله. وتم تشكيل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة الضباط المتهمين، وكانت تتألف من نقيب واثنين ملازم أول وكانوا جميعاً أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وضعت الوحدات المسلحة حول السفارات الأجنبية في طرابلس بسبب المظاهرات التي تلت اكتشاف هذه المؤامرة، وكان المتظاهرون يطالبون بالإعدام للمتآمرين وفقا لقانون حماية الثورة، وكان يعتقد أن هناك "أياد أجنبية خفية " وراء المحاولة و يعتقد بعض المراقبين أن ذلك كان نتيجة لمطالبة مجلس قيادة الثورة الولايات المتحدة و بريطانيا بتصفية قواعدهما في ليبيا. وافق البريطانيون في وقت لاحق في يوم 13 ديسمبر على إخلاء قواعدهم، وأعطت الولايات المتحدة موافقتها في يوم 23 ديسمبر - في كلتا الحالتين بعد وقت قصير من فشل المؤامرة. فرض قانون الدفاع عن الثورة عقوبة الإعدام على التمرد المسلح والأعمال الأخرى المعادية للثورة أو الضارة بالنظام الجمهوري. مع ذلك، لم ينفذ هذا القانون، وعندما تم الانتهاء من التحقيق وقدم المدعي العام بيانه في 15 مارس 1970، طلب فقط أحكام بالسجن للضباط الثلاثين.

أظهرت الحكومة التي شكلها العقيد القذافي في يوم 16 يناير 1970 نفس التوجه الذي حدث في السودان حيث أصبح القائد العسكري للانقلاب العقيد النميري، رئيسا للوزراء بعد الاستقالة القسرية لرئيس الوزراء المدني الذي تم تعيينه مباشرة بعد الانقلاب. كان عدد الضباط في الحكومة الجديدة أربعة بدلاً من اثنين، بالإضافة إلى العقيد القذافي، رئيس الوزراء. الضباط الآن يشغلون ليس فقط حقيبتي الدفاع والداخلية، ولكن أيضاً التعليم والإرشاد والاقتصاد والإسكان. استمر مجلس قيادة الثورة يتألف حصراً من الضباط وفي ديسمبر 1969 كان عددهم أحد عشر. أعطى الدستور المؤقت الذي حل محل الدستور الليبي لعام 1951 مباشرة بعد فشل مؤامرة ديسمبر 1969 السلطة العليا لمجلس قيادة الثورة، وشدد على أهداف الوحدة العربية والاقتصاد الحر من السيطرة الأجنبية. شدد النظام الليبي سيطرته ضد التآمر، وفي التعيينات للمناصب العليا أعلن العقيد القذافي "سنكون أكثر حذراً ولن نمنح ثقتنا إلا لأولئك الذين يستحقون ذلك". أصبحت ليبيا تتحول إلى دولة عسكرية بوليسية وكل شيء يلزمه تصريح ويصدر في نهاية المطاف من قبل الجيش، التجسس على هواتف الفنادق، ولجان الرقابة ومكاتب التحقيق الخاصة التي تنشأ بشكل مستمر بالإضافة إلى قسم الشرطة

السرية الجديد الذي تم إنشاؤه في فبراير 1970 للتحقيق في أنشطة الأجانب والمنظمات المحلية مع أفكار هدامة خطره على أمن الدولة.

خامساً- معنى الانقلاب الليبي

وجد الانقلاب العسكري الليبي الذي وقع في 1 سبتمبر 1969 الترحيب من قبل الأنظمة الاشتراكية العسكرية العربية بأنه "انتصار للعرب جميعاً وللاشتراكية الثورية" وبأنه "خطوة كبيرة نحو الحرية والتضامن العربي". وفي القاهرة، أطلق عليه رئيس تحرير الأهرام "أهم حدث في العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية". وكان الحدث مهما حقا إذا قيس بالمعايير الثورية العربية العادية. فقد أحل الجمهورية محل النظام الملكي وجلب إلى السلطة قوميين متشددين شباب من أصل متواضع ومن أقل الرتب العسكرية ليحلوا محل الطبقة العليا للسياسيين المعتدلين من كبار السن وكبار الضباط. هذا هو سبب وصفها بأنها "ثورة الشباب النحيلين ضد المسنين البدينين، والمثاليين ضد الدنيويين، والصالحين ضد الفاسدين." وكان أيضا انقلاب من هم برتبة نقيب، أو بالأحرى ملازم أول ضد رتبة عقيد. أظهر القادة الجدد على الفور اهتماماً نشطاً بالتضامن والتحرر العربي، ونجحوا داخل بلدهم في إحراز تصفية القواعد الأجنبية، وأعلنوا تبنيهم للاشتراكية التي تؤدي إلى العدالة الاجتماعية.

على الرغم من ذلك، كان الحكام العسكريون الليبيون حذرين في المضي قدما نحو العمل الثوري على الرغم من تصريحاتهم العاطفية. في الواقع فإن إعلاناتهم بالإيمان بالقضية الفلسطينية و اجتماعاتهم الأكثر تواترا مع الزعماء العرب في المؤتمرات و المسيرات وظفت فقط لتبرير انقلابهم ضد النظام القديم وتعزيز موقفهم. لكن على الجانب الإيجابي فإنهم لم يضعوا ثروتهم النفطية الهائلة في يد المعسكر العربي المتشدد، كما أنهم لم يرسلوا جنودهم للقتال على جبهة قناة السويس. أما دعمهم المالي لمقاتلي فلسطين فقد كان متواضعاً جداً . لم يوسعوا جيشهم من حيث العدد و لم يكن من المعروف متى سوف يكونوا قادرين على التعامل مع طلبية الطائرات من فرنسا. لم تزد مساهمتهم للدعم المالي لمصر أكثر مما تعهد به الملك إدريس من قبل على الرغم من الدعم المعنوي الذي أعطاه عبد الناصر لهم والذي كانوا على الدوام، ولكن ليس بالإجماع، يسعون له في وقت أصبح عبد الناصر نفسه رمزاً للفشل الدبلوماسي والعسكري ما عدا لدى عشاقه المؤمنين به. كان العمل الإيجابي الوحيد للقادة الجدد هو إنهاء الوجود الأجنبي في بلادهم. فقد أرضى بالتأكيد الكبرياء الوطني لليبيين وأعطى النظام العسكري بعض الهيبة والمبرر. مع ذلك أدرك النظام الجديد أن الثروة النفطية واستغلالها من قبل الشركات الغربية قد فرض عليه مستوى معين من العلاقات الودية مع الدول الغربية التي كان قادراً على الحفاظ عليها على الرغم من التصريحات العاطفية والتحذيرات. وكان النظام العسكري الجديد أيضاً يحرص على تجنب الدعوة إلى الأيديولوجيات المتطرفة، أو الاعتماد على القوى الشيوعية. فقد طلب سلاحه من فرنسا وبريطانيا، وليس من الاتحاد السوفيتي. في السياسة الاقتصادية والاجتماعية قد خفض

التطور والتقدم الذي كان يجري تحقيقه في ظل النظام الملكي بسبب إخضاع المصالح الاقتصادية للشعب للمصالح السياسية وهيبة القادة الجدد. بالنسبة لحكام ليبيا كما هو الحال بالنسبة للحكام العسكريين العرب الآخرين كان الاعتبار الرئيسي في السياسة الداخلية والخارجية، ويتوقع أن يظل كذلك، هو صون وتعزيز سلطتهم وهيبتهم، وليس فائدة وقوة البلاد وشعبها.

بعد نحو أسبوع من الانقلاب الليبي في الفاتح من سبتمبر 1969 تم الكشف عن أن انقلاب مماثل كان قد أعد لقلب النظام الملكي السعودي، وربما كان من المقرر أن يتم في الوقت نفسه الذي حدث في ليبيا. كان التآمر ربما تم من قبل فروع لحركة القوميين العرب التي كانت مسؤلة جزئياً عن التخطيط للانقلاب الليبي، في حين كان لبعض الثوريين اتصالات مع الناصريين في القاهرة. كانت حركة القوميين العرب قد ارتبطت مع الجبهة الشعبية الماركسية لتحرير فلسطين التي تؤمن بالتغيير الثوري للنظام السياسي والاجتماعي في جميع البلدان العربية. لكن فشلت المؤامرة، فقد تم اكتشافها في الوقت المناسب بسبب الحضور الواسع لنظام الأمن السعودي. كما كان لملك فيصل شعبية كمصلح قبل وبعد أن أصبح ملكاً في عام 1964.

الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه المحاولة الفاشلة في المملكة العربية السعودية ومن المحاولات الثورية الناجحة في ليبيا والسودان هو أن الثوار العرب لم يهتموا بالتحرك ضد أولئك القادة الاشتراكيين الذين شاركوا في حرب يونيو 1967 والذين خسروها بسبب إخفاقاتهم. لقد ثاروا بدلاً من ذلك ضد أولئك الذين كانوا أقل مشاركة في الحرب بحجة أنه كان ينبغي أن يكونوا أكثر انخراطاً، ولكن في الواقع كانوا معتدلين أو ما يسمى بالحكام الرجعيين. ما يحسب حقا حينئذ كان التغيير الثوري نفسه في النظام الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وفي توجهها والنخبة الحاكمة، وليس في المشاركة الفعالة من النظام الثوري الجديد في النضال.

بالتالي أصبحت الثورة هدفا في حد ذاتها في الدول العربية، ولمجرد أن النظام العسكري الناشئ قد استوفى متطلبات الصراع الطبقي ووضع "أبناء الشعب" مكان الحكام البرجوازيين من أبناء الطبقة الوسطى وأقام الخطب التحريضية ضد الصهيونية والإمبريالية، اعتبرت أغراض الثورة قد استوفيت. هذا هو أحد الأسباب التي تجعل القادة الثوريين وأنظمتهم غير فعالين للغاية في مواجهة التحدي المتمثل في الصهيونية وتحقيق التطور والقوة اللازمة لمواجهته بنجاح.

الأعلام

Abdalla al Sallal	عبد الله السلال
Mohsin al Aini	محسن العيني
Mohammad al Ariani	محمد الأرياني
Ahmad al Rahoumi	أحمد الرحومي
Ahmad Noman	أحمد نعمان
Mohammad bin al Hussein	محمد بن الحسين
King Faisal	الملك فيصل
Kosygin	كوسيجين
Hassan al Amri	حسن العمري
Sir Humphery Trephilian	سير همفري تريفيليان
Qahtan al Shabi	قحطان الشعبي
Qassim Munsir	قاسم منصر
Abdul Wahab al Raqib	عبد الوهاب الرقيب
Mohammad Ali Sanosi	محمد على السنوسي
Mohammad Idris Sanosi	محمد إدريس السنوسي
Muhil Din Faqini	محي الدين فكيني
Mahmoud Montasir	محمود منتصر
Mahmoud Maghrabi	محمود المغربي
Saad El Din Abu Shwairib	سعد الدين أبو شويريب
Saleh al Bouaiser	صالح البويصر
Al Hassan al Ridha	الأمير الحسن الرضا
Hamdin Sanosi	حمدين السنوسي
Ahmad Mousa	أحمد موسى
Moamar Qaddafi	معمر القذافي
Hawaz	الهواز

الاختصارات

R.C.C	Revolution Command Council	مجلس قيادة الثورة
U.A.R	United Arab Republic	الجمهورية العربية المتحدة

المراجع

أولاً :القواميس الورقية :

1- قاموس المورد لسنة 2007– د. روحي البعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت (انجليزي – عربي/عربي -إنجليزي)

2- قاموس القارئ 1980 ، أكسفورد . (انجليزي – عربي).

3- قاموس أكسفورد 2011 ، جامعة أكسفورد.

4- قاموس لونجمان 2007 ، انجليزي-انجليزي-عربي – مكتبة لبنان.

5- قاموس العبارات الاصطلاحية السياسية، انجليزي-عربي، بيروت 2007.

ثانياً: قواميس المواقع الإلكترونية :

1- برنامج ترجم (Tarjim) - الوافي الذهبي Al wafi ، إصدارة رقم 1.12

2- قاموس موقع www.wordreference.com/EnAr

3- قاموس موقع قووقل www.google.com

4- قاموس موقع WWW.bab.la.ar

5- قاموس ABBY LINGVO 12 روسي انجليزي /انجليزي روسي